

دور تقنية المعلومات في تطوير
القطاع المالي والمصرفي

البنك اليمني للإنشاء والتعمير
يطلق خدمات جديدة

بنك الكريمي يستعرض تجربته في
التمويل الأصغر في شرم الشيخ

المصارف



العدد (44)

مارس 2026

Al-Masarif

www.yemen-yba.com

مجلة شهرية - تصدر عن جمعية البنوك اليمنية - تفتي بالحواسيب الاقتصادية والمالية والمصرفية
A Monthly magazine - issued by Yemen Banks Association - Concerned with economic, financial and banking aspects

تقنية المعلومات

دور محوري في تطوير القطاع المالي والمصرفي





الإسلامي

فرعنا الإسلامي في خدمتكم دائماً

تواصل معنا



صنعاء - القاء - جوار أمانة العاصمة

NBY

بنك كل اليمنيين

سدد فواتيرك وأشحن رصيدك ونفذ كل عملياتك من تطبيق واحد المرتبط بحساب الكاش



الرقم المجاني

8000022

   YBRDYE

المشرف العام- رئيس التحرير
محمود قائد ناجي
القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة
مدير التحرير
فؤاد أحمد يحيى
عضو هيئة التحرير
قائد رمادة
العلاقات العامة
عبد الحميد المطري
الإخراج الفني والتنفيذ
سلطان الصالحي

البريد الإلكتروني
ybanet@yemen-yba.com
الإعلانات

يتم الاتفاق بشأنها مع هيئة التحرير
المقالات المنشورة لاتعتبر بالضرورة عن رأي المجلة

المصارف

YBA
البنوك اليمنية
Yemen Banks Association

Al-Masarif
www.yemen-yba.com

العدد (44) مارس 2026



مجلة شهرية تصدر عن جمعية البنوك اليمنية تعنى
بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية
تصدر كل شهرين مؤقتاً

www.yemen-yba.com

الجمهورية اليمنية- صنعاء
شارع الزبيري- عمارة بنك قطر- أمام البنك العربي
تلفون: ٠١-٥٧٠٠٨٨/٩ فاكس: ٠١-٢٤٢٣٠٥
ص.ب: (١١٢١٨) صنعاء

فريق «موبايل موني»
يتوج بطلاً لدوري شركات
المدفوعات والمحافظ
الإلكترونية في نسخته الثانية



محمد محمد العيطي يكتب:
العلاقة بين التسويق الداخلي
وتحسين جودة الخدمات المصرفية



علي حنينه يكتب: التكنولوجيا
ودورها في إعادة صياغة مستقبل
العمل المصرفي في الفضاء الرقمي

إصدار جديد من كتاب (إدارة
المخاطر في المؤسسات المصرفية)
للدكتور طه الرحومي



برنامج تدريبي بمعهد كاك للتدريب
المصرفي يعزز توظيف الذكاء
الاصطناعي في العمل الإداري



بنك الأمل للتمويل الأصغر يستعرض
تجربته في الصيرفة الخضراء خلال
مؤتمر «سنابل» السنوي 2026



كتابات



محمد الشامى

22



عبدالرحمن الحكيم

40



نبيل العابد

38



معين العراسي

35



محمود قائد ناجي

القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك اليمنية

يشهد عالم اليوم ثورة تطور ملحوظ وامتسار في مجال تطبيق تكنولوجيا المعلومات الحديثة في مختلف القطاعات الخدمية الاقتصادية والتجارية ويعتبر القطاع المالي المصرفي أكثر القطاعات تأثراً بهذه التطورات نظراً لأهمية الدور الذي بانت تلعبه اليوم مؤسسات هذا القطاع الحيوي المهم سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية..

دور تقنية المعلومات في تطوير القطاع المالي والمصرفي

لا يزال أمر بقاء هذه المؤسسات في سوق المنافسة واستمرار عملها بحاجة إلى بنية تحتية تكنولوجية قوية يمكن الاعتماد عليها في مواجهة المنافسة المصرفية على الصعيدين العالمي والمحلي والإسهام في جذب واستقطاب المزيد من العملاء وتحقيق الانتشار الأوسع. وبحاجة أيضاً إلى المزيد من الاهتمام بتدريب وتأهيل كوادرها البشرية على استخدام أحدث التقنيات والاستفادة أكثر من ثورة التطور الرقمي واستخداماتها المتعددة في المجالات المالية والتعرف على مفاهيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبالتالي إعادة هندسة أنشطتها المصرفية وتطوير أعمالها ومنتجاتها وخدماتها. وهو أمر يقتضي نشر وتنمية الوعي المصرفي التقني لدى كوادرها البشرية من خلال تنفيذ الدورات والبرامج والورش التدريبية والارتقاء أيضاً بوعي عملائها ووعي أبناء المجتمع اليمني ككل للتعامل مع الأنظمة التقنية والرقمية الحديثة من خلال المساهمة في دعم البرامج والأنشطة الثقافية والعلمية والتعريف أكثر بأهمية استخدام هذه الأنظمة المالية المصرفية الحديثة وتبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كونها من أهم مكونات تقانة المعلومات اللازمة لتطوير القطاع المالي المصرفي لما لذلك من انعكاسات وآثار إيجابية في واقع الحياة المعاصرة بمختلف مجالاتها والتي لا يمكن أن تتحقق دون فهم أهمية وامتلاك قدرات التعرف والاستخدام (للتقنيات المصرفية، المهارات العملية، متطلبات التحديث، مواكبة التقدم التقني الهائل).

كغيره من أوطان وبلدان العالم أصبح استخدام نظم وتكنولوجيا المعلومات لتطوير أداء مؤسسات القطاع المالي المصرفي في وطننا اليمني ضرورة حتمية تفرضها العديد من تطورات ومتغيرات واقع التطور التكنولوجي التقني المتسارع ومتغيرات واقع الحياة واحتياجات ومتطلبات العيش فيه. وفي هذا السياق يأتي توجه مؤسسات هذا القطاع من بنوك ومصارف ومؤسسات مالية حكومية وخاصة نحو توظيف واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة في تطوير أنظمتها المالية وتحسين الخدمات والمنتجات التي تقدمها لعملائها. وقد نجحت العديد من المؤسسات والبنوك اليمنية بالفعل في مغادرة ميدان العمل بنظم المعلومات اليدوية التقليدية وإدخال وتطبيق أنظمة حديثة مواكبة للتقدم التكنولوجي في مجال المعلومات والاتصالات ما جعلها وجعل خدماتها ومنتجاتها أكثر كفاءة وفاعلية ودقة وسرعة وموثوقية وأماناً ونيلاً لقبول واستحسان ورضا العملاء. كان لتوظيف واستخدام تقنية ونظم المعلومات الحديثة أثرها في تطوير الأعمال وتحسين مستوى الخدمات المصرفية التي تقدمها هذه المؤسسات ورغم الانعكاسات والآثار والنتائج الإيجابية التي أصبحت تتجلى بوضوح في مختلف أنشطتها وما تقدمه من خدمات ومنتجات ذات مزايا وفوائد متعددة في تحسين ورفع مستوى أدائها وتلبية احتياجات العملاء .



برنامج تدريبي بمعهد كاك للتدريب المصرفي يعزز توظيف الذكاء الاصطناعي في العمل الإداري

يمثل أحد أهم مرتكزات رفع كفاءة الأداء المؤسسي. من جهته أشار الأستاذ مجاهد الباشا مدير مركز كاك للتدريب المصرفي إلى أن هذا البرنامج يمثل المجموعة الرابعة ضمن برامج الذكاء الاصطناعي التي ينفذها المركز. وأكد أن المرحلة القادمة ستشهد إطلاق برامج تخصصية متقدمة تركز على الأدوات التطبيقية للذكاء الاصطناعي واستخداماتها العملية في القطاع المصرفي والإداري، بما يعزز جاهزية المؤسسات لمتطلبات المستقبل. ويأتي تنفيذ هذا البرنامج الذي قدمه المدرب الأستاذ نبيل المصلي تجسيداً لالتزام كاك بنك المستمر بتطوير رأس المال البشري، وتعزيز ثقافة التعلم المؤسسي وتبني الممارسات الحديثة التي تدعم التحول الرقمي وترفع القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية في بيئة عمل تتسم بالتسارع التقني والمعرفي.

رئيس الهيئة الاستشارية بالبنك أن البرنامج مثل تجربة تدريبية نوعية.. مشيراً إلى أن محتوى البرنامج العلمي والتطبيقي أسهم في إحداث نقلة معرفية لدى المشاركين وتزويدهم بمفاتيح مهمة عززت الفهم لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في العمل المؤسسي، وأثارت لديهم دافعاً حقيقياً لتوظيف ما تعلموه في واقعنا العملي، بما يسهم في تحسين الأداء وتطوير أساليب العمل. وشدد على ضرورة الاستمرار في تنفيذ مثل هذه البرامج مستقبلاً بما يخدم توجهات البنك نحو التطوير والابتكار. فيما أوضح الأستاذ محمد قاسم المقطري مدير إدارة تطوير الأداء والتدريب بالبنك أن البرنامج يأتي ضمن خطة البنك لتعزيز الجاهزية الرقمية للموظفين وبناء قدرات ومهارات توظيف التقنيات الحديثة في تطوير العمليات وتحسين جودة الخدمات. ولفت إلى أن الاستثمار في التدريب النوعي

نقذ معهد كاك للتدريب المصرفي برنامجاً تدريبياً متخصصاً بعنوان «توظيف الذكاء الاصطناعي في العمل الإداري» لموظفي البنك. هدف البرنامج على مدى سبعة أيام إلى رفد 32 من موظفي البنك والكوادر الإدارية من الهيئة العامة للزكاة ومصحة الجمارك ومستشفى العليا بمهارات ومعارف شملت التطبيقات العملية للذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة الأداء الإداري وتسريع إنجاز المعاملات وتعزيز أساليب تحليل البيانات وصناعة القرار المبني على المعلومات. وتميز البرنامج بمنهجية التطبيقية التي أتاحت للمشاركين اكتساب مهارات قابلة للتوظيف المباشر في بيئات العمل المختلفة وأسهم في تطوير قدراتهم على استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في تنظيم الأعمال وتحليل التقارير، ورفع جودة المخرجات بما يدعم كفاءة الأداء المؤسسي ويعزز ثقافة الابتكار. وفي الاختتام أكد الأستاذ هاني محمد الكبسي

بنك الأمل للتمويل الأصغر يستعرض تجربته في الصيرفة الخضراء خلال مؤتمر «سنابل» السنوي 2026

الخضراء ودورها في تعزيز الاستدامة داخل القطاع المالي. وجاءت مشاركة البنك هذا العام تأكيداً على توجهه الاستراتيجي نحو تبني ممارسات مصرفية مسؤولة بيئياً، من خلال دمج معايير الاستدامة في تصميم المنتجات التمويلية، وتوجيه التمويل نحو الأنشطة الصديقة للبيئة عبر التحول الرقمي وتقليل الاعتماد على المعاملات الورقية. وخلال العرض، استعرض فريق البنك رؤيته في ربط الشمول المالي بالاستدامة البيئية، باعتبار أن تمكين الفئات غير المخدومة مصرفياً يمكن أن يسير جنباً إلى جنب مع دعم المشاريع الصغيرة ذات الأثر البيئي الإيجابي، بما يسهم في بناء اقتصاد أكثر مرونة واستدامة. وشكل المؤتمر منصة مهمة لتبادل الخبرات حول آليات تطبيق الصيرفة الخضراء في مؤسسات التمويل الأصغر، وبحث فرص التعاون والشراكات الداعمة للتحول نحو نموذج مصرفي يوازن بين النمو الاقتصادي والمسؤولية البيئية. وتعكس هذه المشاركة التزام بنك الأمل بالتحول نحو نموذج مصرفي مستدام، يترجم شعاره «بنك من لا بنك له» وسعيه الحثيث للعمل وفق رؤية أشمل تضع الإنسان والبيئة في قلب أولوياته التنموية.



شارك بنك الأمل للتمويل الأصغر في أعمال مؤتمر «سنابل» السنوي 2026، أحد أبرز الفعاليات الإقليمية المتخصصة في تطوير صناعة التمويل الأصغر، في المنطقة العربية، والذي انعقد هذا العام في مدينة شرم الشيخ المصرية، حيث قدم البنك عرضاً متخصصاً ركّز على مفهوم الصيرفة



أكثر من 2,000,000 مشترك



رقية المقيالي

بنك الكريمي يستعرض تجربته الملهمة في التمويل الأصغر الإسلامي بمؤتمر «سنابل» بشرم الشيخ

وشركات التكنولوجيا المالية (FinTech) إضافة إلى أكبر شركات التمويل والشركاء الاستراتيجيين. وأوضح بنك الكريمي خلال العرض أن الظروف الصعبة التي مرت بها اليمن كانت حافزاً لتطوير حلول مالية مبتكرة مكنته من تصدر المشهد كنموذج ريادي، لم تكن أبداً يوماً سبباً للتراجع أو التوقف، لافتاً إلى أن نجاحه هو نتاج رؤية استراتيجية واضحة وفريق عمل يؤمن برسائله ويعمل على تطويع الأدوات المالية الإسلامية لخدمة المجتمع بمرونة مالية ومسؤولية مجتمعية أيضاً.

من جانبهم أشاد المشاركون في المؤتمر بنهج بنك الكريمي الذي استطاع ترسيخ مكانته في صدارة مؤسسات التمويل الأصغر، مؤكداً أن الاستثمار في «الإنسان» والاعتماد على الطول التقنية المبتكرة هو ما جعل من تجربة الكريمي نموذجاً يحتذى به محلياً ودولياً، ويعد مؤتمر سنابل المنصة الأبرز لشبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية ويجمع هذا العام أكثر من 500 خبير وممارس لمناقشة قضايا التمويل المستدام والأمن السيبراني وبناء المرونة الاقتصادية في مواجهة التحديات العالمية.



ويقام مؤتمر «سنابل» هذا العام تحت عنوان «النمو الشامل من خلال الابتكار: صياغة مستقبل التمويل الأصغر في الاقتصادات العربية» بمشاركة نخبة من صناعات السياسات وقادة المؤسسات المالية والمبتكرين من مختلف أنحاء المنطقة العربية والعالم، وتأتي مشاركة «الكريمي» في هذا المحفل باعتباره أكبر منصة معرفية لقطاع التمويل الأصغر في المنطقة، وذلك إلى جانب ممثلين عن أكبر البنوك المركزية ومؤسسات التمويل الدولية

استعرض بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي مسيرة ريادته وقصة نجاحه الاستثنائية خلال مشاركته في النسخة السابعة عشرة لمؤتمر «سنابل» المنعقد في مدينة شرم الشيخ المصرية، حيث سلط الضوء على قدرته الفائقة في تحويل التحديات والمخاطر التي يواجهها القطاع المصرفي اليمني إلى فرص حقيقية للنمو والاستدامة بما يضمن تقديم خدمات مالية متميزة في أصعب الظروف.

إصدار جديد من كتاب (إدارة المخاطر في المؤسسات المصرفية) للدكتور طه الرحومي

الشكوك المالية . وأكد الرحومي أن إدارة المخاطر في البنوك - بما تقوم به من مهام وممارسات لتحديد وقياس ومعالجة المخاطر - تعد جزءاً لا يتجزأ من المهام الرئيسة لإدارة البنوك والتي من أهمها إعداد الاستراتيجيات الخاصة بإدارة المخاطر وتحليلها والسيطرة عليها أو تخفيفها. ولفت إلى أن عمل إدارة المخاطر في البنوك لا يقتصر على اتباع البروتوكولات فحسب بل يشمل أيضاً اليقظة والاستباقية، حيث يجب أن يكون موظفو الخطوط الأمامية مدربين تدريباً عالياً ويمتلكون الخبرة والمهارة الكافية والقدرة على رصد وإدراك مؤشرات الاشتباه والتعرف على علامات السلوك المشبوه الذي يشير إلى وجود أنشطة غير اعتيادية أو مخاطر محدقة بالبنك وعملياته.

وعبر الدكتور الرحومي عن أمله في أن يكون إصداره الجديد المتمثل في كتاب «إدارة المخاطر في المؤسسات المصرفية.. منهجيات عملية وتطبيقات حديثة 1447هـ - 2026م» مفيداً للعاملين في المؤسسات المصرفية وغيرها، وأن يعكس في تحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وتجاوز المخاطر المحتملة المحدقة بها بسبب الأوضاع الصعبة التي تمر بها ويمر بها البلد بشكل عام.

يشار إلى أن للكاتب الرحومي عدداً من المؤلفات الصادرة منها كتاب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع المصرفي اليمني إضافة إلى عدد من أوراق العمل والأبحاث المنشورة داخلياً وخارجياً.



صدر كتاب جديد للدكتور طه محمد عبدالله الرحومي مدير إدارة الإخطارات (FIU) في البنك المركزي اليمني بعنوان «إدارة المخاطر في المؤسسات المصرفية.. منهجيات عملية وتطبيقات حديثة 1447هـ - 2026م».

اشتمل الكتاب على ستة فصول تطرق الفصل الأول إلى المصطلحات الأساسية الخاصة بإدارة المخاطر فيما وضع الفصل الثاني مفهوم البنوك ووظائفها وأنواعها، أما الفصل الثالث فقد تطرق إلى أنواع المخاطر التي تهدد المؤسسات المصرفية بما فيها البنوك، وتحدث الفصل الرابع عن مفهوم ونشأة المخاطر المصرفية وخصائص

وأهداف ومعايير إدارتها فيما تطرق الفصل الخامس إلى النهج القائم على المخاطر بما فيها مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وخصص الفصل السادس للحديث عن دور التكنولوجيا في إدارة المخاطر.

هدف الكتاب إلى نشر الوعي والمعرفة لدى المؤسسات المالية بأهمية إدارة المخاطر المصرفية وفق منهجيات عملية وتطبيقات حديثة وتفايدها قبل وقوعها من خلال الالتزام بالمعايير الدولية والمحلية المعنية بإدارتها.

وفي تصريح لـمجلة المصارف أوضح الدكتور الرحومي أن إدارة المخاطر تعد جانباً مهماً في المؤسسات المالية وغير المالية والمهن المعنية بما فيها المؤسسات المصرفية التي أكد على أهمية أن تقوم بتحديد المخاطر وتقييمها وتحديد أولوياتها لتقليل احتمالية الخسارة.. مشيراً إلى أن هذه العملية تعد جزءاً لا يتجزأ من استقرار المؤسسات وربحياتها لأنها تتضمن التحليل الدقيق لاتجاهات السوق ومخاطر الائتمان والتحديات التشغيلية وغيرها من



من مكانك وبضغطة زر ابدأ استثمارك بـ

100 ملي جرام

اشتر، بع، واسحب الذهب ابتداءً من 100 مليجرام
عبر منصة YKB Gold من خلال تطبيق بنكي لايف.



الرقم المجاني 800 59 59 | CDMA. 8005959 | GSM. 5959
YKBYEMEN | [in](#) [f](#) [@](#) [X](#) [d](#) | [yk-bank.com](#)

الرقم المجاني
800 59 59



حمل التطبيق الآن

Download on the
App Store

GET IT ON
Google Play



أكرم الجرزموي*

هل أصبحت التكنولوجيا هي من تقود القطاع المصري أم العكس؟

بالتزامن مع استمرار ثورة التطور التكنولوجي التقني الرقمي تبرز الكثير من التساؤلات المتعلقة بالانعكاسات الإيجابية والتحديات المترتبة عن استمرار هذه الثورة وتأثيرها على حياة الإنسان في مختلف المجالات.

وانطلاقاً من حقيقة أن القطاع المالي المصرفي يعد أكثر القطاعات أهمية وارتباطاً بمجالات حياة إنسان اليوم لا سيما مجال الحياة الاقتصادية .. يبرز التساؤل المهم المتمثل بهذا السؤال : هل أصبحت التكنولوجيا هي من تقود القطاع المصرفي أم العكس؟.

بالنظر إلى ما بات يشهده واقع اليوم من تحول جذري في مفهوم «البنك» باعتباره أبرز مؤسسات القطاع المصرفي المالي؛ من مكان مادي نزوره، إلى تطبيق ذكي يرافقنا في جيوبنا.

يمكن القول أن الإجابة المناسبة عن التساؤل السابق يمكن الوصول إليها من خلال التعرف على أبرز التوجهات والمحددات التي تشكل مستقبل حياتنا المالية والمصرفية ومستقبل العمل المهني في هذا القطاع الحيوي المهم ولا سيما ما يتعلق بالانعكاسات الإيجابية الناتجة عن توظيف التكنولوجيا والتي تتمثل في وتجدد من خلال استخدام ما يلي:

1. **النكاه الاصطناعي:** في تقييم المخاطر الائتمانية وتقديم تجربة عملاء مخصصة.

2. **الخدمات المصرفية المفتوحة (Open Banking):** التي تفتح آفاقاً جديدة للتعاون بين البنوك وشركات الـ FinTech.

3. **الاستدامة (ESG):** حيث أصبح التمويل الأخضر معياراً أساسياً لتقييم نجاح المؤسسات.

أما ما يتعلق بالتحديات المترتبة عن استخدام منتجات تكنولوجيا اليوم التقنية والرقمية الحديثة في إدارة العمل المالي المصرفي فيمكن القول أن التحدي الأكبر هو الحفاظ على «اللمسة الإنسانية» والخدمة الشخصية وسط هذا السيل من خوارزميات أبرز وأحدث منتجات تكنولوجيا اليوم المتمثل بالنكاه الاصطناعي وما يتطلبه ذلك من تحول رقمي في تقديم الخدمات ومواكبة وتطور في روح الابتكار الإنساني للخدمات المصرفية ورسم وتحديد ملامح مستقبل البنوك.

ورغم هذه الرؤية التحليلية الشخصية يظل التساؤل الذي أطره عليكم هنا هو .. ما رأيكم أنتم؟ هل فقدت الخدمات المصرفية روحها التقليدية؟!.

* مساعد رئيس جمعية البنوك اليمنية

خدمات جديدة من محفظة موبايل موني

مستخدم متكاملة وحلول مالية أكثر تنوعاً وابتكاراً.

أتاحت المحفظة خدمة سداد أقساط وثائق شركة كاك للتأمين بمختلف أنواعها مباشرة عبر التطبيق وتشمل خدمات التأمين الصحي والتأمين على الحياة والتأمين على السيارات والتأمين على الحريق وتأمين الحوادث العامة وتأمين بضائع بحري وتأمين أجسام السفن والتأمين الهندسي.

كما شملت الخدمات تسهيلات مالية ومجتمعية جديدة تضع المحفظة كخيار أول للمستخدم اليمني ومن أبرزها إرسال واستلام الحوالات عبر الشبكات المحلية (النجم، الامتياز، ويمين إكسبرس) بكل سهولة وأمان إضافة إلى خدمة دفع التبرعات لدعم المبادرات والجهات الخيرية لتعزيز دور التكنولوجيا في خدمة المجتمع.

وتأتي هذه الخطوات لتؤكد التزام موبايل موني بمواكبة التحول الرقمي العالمي وتقديم مزايا فريدة.



أعلنت محفظة موبايل موني عن إطلاق حزمة من التحديثات والخدمات النوعية تشمل خدمات التأمين والحوالات بهدف تقديم تجربة

البنك اليمني للإنشاء والتعمير يطلق خدمات جديدة



أعلن البنك اليمني للإنشاء والتعمير عن إطلاق حزمة من التحديثات والخدمات النوعية الجديدة مع حسابات الكاش لتحويل الأموال داخل البنك أو إلى أي بنك آخر بهدف إنجاز العمليات بكل سهولة وتقديم تجربة خدمات مالية مصرفية متكاملة.

ومع حسابات الكاش أصبح بإمكان عميل البنك إدارة أمواله عبر التطبيق بكل سهولة وبطريقة أبسط وأسرع من أي وقت وتنفيذ الحوالات السريعة والأمنة وبيع وشراء العملات بكل مرونة. وتوفر خدمات البنك تسهيلات ومزايا جديدة لتحويل الفوري بين المحافظ الإلكترونية وسداد المشتريات وخدمات شحن الرصيد وسداد فواتير الهاتف والإنترنت بكل سرعة وسهولة إضافة إلى تمكين العميل من التحكم الكامل في أمواله بأمان تام.

وتأتي هذه الخطوة في إطار حرص البنك على مواكبة التحول الرقمي وتقديم حلول مالية أكثر تنوعاً وابتكاراً وتجربة مصرفية متكاملة أسهل وأسرع وأذكي.



الإسلامية للتأمين
islamic insurance

الشركة الإسلامية اليمنية للتأمين

ماضٍ راسخ... ومستقبل مؤمن



الجمهورية اليمنية - صنعاء شارع عمان - تقاطع الجزائر

WWW.YIIC.CO +9671576757 INFO@YIIC.CO f@XYIIC2001

فريق «موبايل موني» يتوج بطلاً لدوري شركات المدفوعات والمحافظ الإلكترونية في نسخته الثانية

لم تكن البطولة مجرد منافسة على كأس بل مثلت محطة استراتيجية لتعزيز الدبلوماسية الرياضية بين شركات القطاع حيث يهدف هذا التجمع إلى مد جسور التواصل والتقارب بين الكوادر العاملة في قطاع المدفوعات الرقمية وخلق بيئة عمل إيجابية بعيداً عن ضغوط العمل اليومي إضافة إلى ترسيخ قيم التعاون والشراكة في قطاع يشهد نمواً متسارعاً وحيوياً.

في ختام العرس الرياضي، جرت مراسم التتويج في أجواء احتفالية، حيث تسلم فريق «موبايل موني» كأس البطولة والميداليات الذهبية حيث شهد الحفل الختامي حضوراً قيادياً بارزاً من «كاك بنك» والشركات المشاركة، كان من بينهم: الأستاذ عمار العدلة أمين سر مجلس الإدارة، والأستاذ فارس السماوي مدير إدارة خدمات النقود الإلكترونية، والأستاذ وديع الصيري مدير العلاقات العامة وتنمية المجتمع، والأستاذ سمير الحجوري نائب المدير التنفيذي لشركة كاك سيرفيس (مدير الفريق)، وقائد الفريق يحيى عبدالله معياد .

وتؤكد مثل هذه الفعاليات الرياضية الدور الذي يمكن أن تلعبه الأنشطة المشتركة في تعزيز روح التنافس الإيجابي والتقارب بين الشركات المالية والمحافظ الإلكترونية، بما ينعكس إيجاباً على بيئة العمل والتعاون داخل قطاع المدفوعات الرقمية.



النادي الترفيهي بالعاصمة صنعاء قدم فريق «موبايل موني» أداءً فنياً رفيعاً عكس مهارة لاعبيه ولياقتهم العالية ليحسم اللقب لصالحه وسط حضور جماهيري لافت شمل ممثلي كبرى المؤسسات المالية الرقمية في اليمن. شارك في البطولة عدد من فرق شركات المدفوعات والمحافظ الإلكترونية، من بينها موبايل موني، فلوسك، جيب، بنكي لايت، جوالي، إي- سداد، البنك المركزي، سبأ كاش .

في يوم كروي مليء بالحماس وروح التنافس الشريف تربع فريق محفظة «موبايل موني» التابعة لكاك بنك على عرش الصدارة متوجاً بكأس دوري شركات المدفوعات والمحافظ الإلكترونية لكرة القدم بعد فوزه المثير في المباراة النهائية على فريق محفظة «فلوسك» بنتيجة (٢-٤) بضربات الترجيح حيث انتهت المباراة بتعادل هدف مقابل هدف. على مدى أسبوعين من التنافس على ملعب

ورشة عمل نوعية لمخلصي الجمارك لتعزيز التحول الرقمي والشمول المالي



تأتي هذه الورشة ضمن سلسلة من المبادرات التي ينفذها كاك بنك ومعهد كاك للتدريب المصرفي في إطار التزامهما بدعم القطاعات المرتبطة بالعمل المصرفي والمالي وبناء شراكات فاعلة تساهم في تطوير الأداء المؤسسي وتعزيز الاقتصاد الوطني.

ويؤكد هذا التوجه أن الاستثمار في التدريب وبناء القدرات يمثل ركيزة أساسية لتحقيق التحول الرقمي وتسهيل الإجراءات الجمركية وتمكين مخلصي الجمارك من الاستفادة المثلى من الخدمات المالية الحديثة بما يعكس اهتمام العاملين في القطاع الجمركي بتطوير مهاراتهم ومواكبة التطورات المتسارعة في مجال الخدمات المصرفية الإلكترونية والطلول الرقمية.

نظم معهد كاك للتدريب المصرفي بالتنسيق مع المعهد الجمركي ورشة عمل تدريبية متخصصة نوعية لمخلصي الجمارك لتعزيز التحول الرقمي والشمول المالي.

هدفت الورشة بمشاركة ٧١ متدرباً من مخلصي الجمارك إلى رفع كفاءة المشاركين في استخدام الطلول الرقمية الحديثة مع التركيز على تطبيق موبايل موني أعمال لما يمثله من أداة فاعلة في تسهيل الإجراءات المالية المرتبطة بالعمل الجمركي وتعزيز قدرة مخلصي الجمارك على استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية بكفاءة بما يدعم تبسيط المعاملات المالية ويحد من الإجراءات التقليدية ويرفع مستوى الدقة والشفافية في العمليات. تضمنت الورشة محاور عملية وتطبيقية شملت التدريب العملي على استخدام تطبيق موبايل موني أعمال - لايف وشرح آلية سداد البيانات الجمركية إلكترونياً عبر التطبيق والتدريب على تحميل الإشعارات وإمكانية إعادة تحميلها من سجل العمليات المفوضة وشرح كيفية إعداد المصفوفات المالية وتحديد السقف على مستوى النقطة إضافة إلى التدريب على تحديد سقف التفويض المالي لكل خدمة ولكل مستخدم داخل النقطة وتوضيح آلية إضافة مستخدم جديد أو إيقاف مستخدم داخل النقطة واستعراض العمليات المالية، وحركة الحساب وحركة المستخدمين وسجل العمليات.

كما شملت المحاور شرح قوائم قيد الانتظار وقوائم العمليات الجاهزة للإرسال مع إمكانية البحث بالتاريخ وتقديم شرح وافٍ لكافة خدمات ومزايا محفظة موبايل موني للتجار والأفراد وكذا التعريف بخدمات البطاقات الافتراضية وأنواعها ومميزات كل نوع واستعراض التحديثات الجديدة وآلية إرسال واستلام الحوالات عبر تطبيق موبايل موني أعمال وتطبيق الأفراد.



تقنية المعلومات دور محوري في تطوير القطاع المالي والمصرفي

الاستراتيجية في كونه يشكل العمود الفقري لتحقيق النهوض الاقتصادي الوطني في البلد. وانطلاقاً من حقيقة أن تطوير القطاع المالي والمصرفي اليمني أصبح ضرورة استراتيجية لضمان بناء اقتصاد وطني أكثر قدرة على مواجهة الأزمات وتحقيق التنمية المستدامة المنشودة في البلد، يأتي ملف هذا العدد من مجلة « المصارف » متضمناً عدداً من المواد التخصصية النوعية والمتنوعة الهادفة إلى الارتقاء بوعي القارئ الكريم ووعي مجتمعنا اليمني ككل، حول أهمية استخدام تقنية المعلومات في إدارة شؤون حياته بشكل عام ولا سيما شؤون الحياة المالية والمصرفية.. إلى التفاصيل..

في عالم الاقتصاد الرقمي الذي نعيشه اليوم أصبحت تقنية المعلومات أهم ركائز التنمية الشاملة ومحركات النمو الاقتصادي والاجتماعي للدول، حيث يمثل قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات محور الارتكاز والبنية الأساسية التي تقوم عليها مختلف الأنشطة الاقتصادية والخدمات والإدارية. وبالنظر إلى طبيعة الواقع الاقتصادي الذي نعيشه اليوم في وطننا اليمني بشكل عام وواقع القطاع المالي والمصرفي بشكل خاص.. فقد برزت الحاجة الملحة إلى توظيف واستخدام تقنية المعلومات الحديثة في تطوير وتحسين أداء مؤسسات القطاع المالي المصرفي كقطاع حيوي تبرز أهميته





م. علي حنينه*

لطالما ارتبطت صورة البنك في مخيلتنا الجماعية بتلك المباني المهيبة ذات الأعمدة الشاهقة والأبواب الموصدة، حيث تُحفظ الأموال في أقبية حديدية غارقة في الصمت، وحيث تبدأ المعاملات وتنتهي بصريير الأقدام على الدفاتر الورقية الضخمة. كان هذا هو الفصل الأول من حكاية المصارف التقليدية Banking 1.0، حيث كان «الفرع» هو المحور والمركز الذي لا يبدل عنه.

في ذلك الوقت، كانت الهوية والتحقق بصورة شخصية ومباشرة، والتوقيع اليدوي هو الصك الوحيد للمصادقية، والنموذج التشغيلي يعتمد كلياً على التدخل البشري والعمليات الورقية المجهدة التي تجعل من إتمام معاملة بسيطة رحلة تستغرق ساعات وأيام ولم يكن العميل في هذا النموذج سوى «طالب خدمة» يمثل لقيود الوقت والمكان التي يفرضها البنك.

التكنولوجيا ودورها في إعادة صياغة مستقبل العمل المصرفي في الفضاء الرقمي

إلى البنوك المنافسة تقنياً Challenger Banks التي لا تمتلك فرعاً واحداً على أرض الواقع، بل تمتلك رؤية رقمية عابرة للحدود.

استجابة لتحتمية البقاء

هذا التحول لم يكن ترفاً استراتيجياً أو مواكبة للموضة التقنية، بل كان استجابة لتحتمية البقاء في ظل تغيرات دراماتيكية في سلوك العملاء واتجاهات الصناعة Industry Trends. فالمصارف التقليدية بصيغتها القديمة باتت تواجه خطراً وجودياً حقيقياً؛ إنها معركة القيمة المضافة والابتكار الذي يمثل «القلب والدم» لهذه الصناعة، كما يؤكد ديفيد بري، وفي هذا الصدد يحذر برادلي ليمر قائلاً: «إذا لم تستطع البنوك تقديم شيء أكثر قيمة من أمازون، فمن المحتمل أننا في المكان الخاطئ». مما جعل تقديم الخدمات المصرفية عبر «الواجهة الأمامية» Front-End المتمثلة في تطبيقات الجوال المخصصة وتجربة المستخدم UX/CX أمراً لا يقبل التأجيل.

هدف استراتيجي

لذا، أصبح الهدف الاستراتيجي اليوم هو إعادة تصميم نموذج العمل خارج القوالب الجامدة، وهو ما نسميه «إعادة التموضع». من خلال التحول الرقمي الذي يمنح المصارف فرصة ذهبية ليس فقط لتقليل التكاليف الباهظة للتشغيل التقليدي، بل لامتلاك ميزة تنافسية تمكنها من الدخول إلى أسواق جديدة وشرائح مجتمعية كانت بعيدة عن متناول النظام المصرفي، خاصة في بيئة مثل اليمن حيث يمثل «الشمول المالي» التحدي الأكبر. إننا نتحول من مؤسسات تقودها العمليات Process-Driven إلى مؤسسات تقودها البيانات Data-Driven. حيث تصبح التكنولوجيا هي الهوية الجديدة للبنك، والابتكار هو وقود البقاء.

تمرد تقني ورياح تغيير

لكن، ومع نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن العشرين، بدأت رياح التغيير تهب من أروقة التكنولوجيا بالتزامن مع الثورة الصناعية الثالثة Industry 3.0 حيث ظهرت قواعد البيانات وبدأ أول جهاز صراف آلي ATM يطل برأسه في العالم كأول تمرد تقني على جدران الفروع وساعات العمل الرسمية. لم تكن تلك مجرد آلات لصرف النقد، بل كانت الشرارة الأولى لفك الارتباط التاريخي بين الخدمة المالية والمكان المادي.

ومع مطلع القرن الحادي والعشرين، اندمجت التكنولوجيا بشكل أعمق مع دخول الإنترنت وبدء عصر «الإنترنت البنكي»، وصولاً إلى ما نعيشه اليوم في ظل الثورة الصناعية الرابعة وعلى أعتاب الثورة الصناعية الخامسة Industry 5.0.

جيل رابع من المصرفية

نحن الآن نشهد ذروة الجيل الرابع من المصرفية وهو العصر الذي أطلقت عليه الأبيات الحديثة «المصرفية في كل مكان، ولكن ليس في البنك» Banking Everywhere, Never at a Bank، ويزوغ فجر الجيل الخامس من المصرفية Banking 5.0، فيفضل تطبيقات الموبايل، والحوسبة السحابية، والفروع والقنوات الرقمية، والدعم الصوتي والذكاء الاصطناعي، لم يعد العميل بحاجة لزيارة المبنى الرصين؛ بل أصبح البنك يسكن في جيبه، مندمجاً ضمن منظومات الاقتصاد الرقمي ومجمعات التطبيقات Super-Apps.

هذا التطور التاريخي المتسارع لم يعد مجرد تحسين للأدوات، بل هو «زلزال رقمي» حقيقي أدى إلى ظهور مسميات ونماذج عمل ثورية؛ من البنوك الرقمية Digital Banks والبنوك الافتراضية Virtual Banks وصولاً



Digital Banking
Analytics & AI



FINANCIAL
HUB

ومن هنا، وُلدت نماذج عمل Business Models ثورية أعادت تعريف هوية البنك في السوق. فالبنوك لم تعد تلعب دور «المنافس الوحيد»، بل أصبحت تلعب أدواراً هجينة ومبتكرة. فنجد اليوم نموذج «المصرفية كمنصة Banking as a Platform». حيث يتحول البنك إلى «سوق رقمي» Market Place يعرض خدماته وخدمات شركائه من شركات التكنولوجيا المالية FinTech في مكان واحد، موفراً للعميل تجربة «المتجر الشامل». وفي مقابل ذلك، ظهر نموذج «المصرفية كخدمة» BaaS، حيث يقوم البنك بتأجير بنيتة التحتية المرخصة والأمنة لأطراف أخرى لتقدم خدمات مالية تحت علامات تجارية مختلفة، مما يعزز من تدفقات الإيرادات الرقمية الجديدة بعيداً عن الفوائد والعمولات التقليدية.

سلة منتجات لم تكن تخطر على بال

إن هذا التغيير الجذري في النماذج التشغيلية أفرز «سلة منتجات» لم تكن تخطر على بال المصرفي التقليدي قبل عقد من الزمان. لم يعد الميزج التسويقي مقتصرًا على الودائع والتحويلات، بل امتد ليشمل «الأصول الرقمية» والتعامل مع العملات المشفرة وخدمات الحفظ الآمن للأصول غير المادية الموثقة بتقنية «سلاسل الكتلة» Blockchain والعقود الذكية Smart Contracts التي تنفذ تلقائياً بشكل مبرمج مسبقاً، كما ظهرت منتجات التمويل البديل مثل «التمويل الجماعي» Crowdfunding و «الإفراض من نظير لنظير» P2P Lending عبر منصات رقمية تجمع أطراف المصلحة وتدير العلاقة والتعاملات المالية بينهم بحيث وفرت حلولاً ائتمانية مرنة للمشاريع الناشئة والمتناهية الصغر متجاوزة تعقيدات اللجان الائتمانية التقليدية بفضل خوارزميات تحليل المخاطر اللحظية. ولعل أبرز ما أحدثته التكنولوجيا في هذا المسار هو «ديمقراطية الاستثمار»؛ فبعد أن كانت إدارة الثروات حكراً على أصحاب الملايين، ظهر «المستشار المالي الرقمي» Robo-Advisor، وهو كيان ذكاء اصطناعي يحل سلوك العميل الإنفاقي ومدى تحمله للمخاطر، ليقدم له نصائح استثمارية ويدير محفظته بدقة متناهية وتكلفة زهيدة. إنها المصرفية التي تفكر مع العميل ولأجله، محولةً البيانات الخام إلى «بصيرة مالية» توجه قراراته اليومية.

واجهات مستخدم فائقة الذكاء

وعندما نتحدث عن الواجهة الأمامية Front-End، فإن التكنولوجيا لم تغير فقط شكل التطبيقات، بل غيرت طبيعة العلاقة. فالنفاقل اليوم يتم عبر واجهات مستخدم فائقة الذكاء UX/CX، تعتمد على التعرف البيومتري ببصمة الوجه والعين لتوفير أمان لا يضاهى وسهولة لا تقارن. فأصبح «النفذ للخدمة» متاحاً عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والمساعداً الصوتية، وحتى الأجهزة الملبوسة Wearables، مما جعل البنك «موجوداً دائماً» حتى وإن غابت جدران المادية.

أما على مستوى الموارد البشرية Workforce، فقد فرض التحول الرقمي «ثقافة الرشاقة» Agility فلم يعد موظف البنك مجرد منفذ للعمليات، بل أصبح «خبيراً رقمياً» يمتلك مهارات التعلم الذاتي والقدرة على إدارة «الابتكار الرقمي». باعتبار أن الاستثمار في البشر هو المحرك الحقيقي لهذا الزلزال؛ فنحن نحتاج لعقول قادرة على تطوير التكنولوجيا لخدمة «مركزية العميل»، وتحويل التحديات التقنية إلى فرص تجارية.

رحلة مستمرة للابتكار وإعادة الاكتشاف

إننا في اليمن، ومن قلب تجربة «بنك اليمن والكويت»، نؤمن بأن التحول الرقمي ليس وجهة نصل إليها، بل هو رحلة مستمرة من الابتكار وإعادة الاكتشاف. إن الهدف النهائي هو المساهمة في بناء «المجتمع الخامس Society 5.0»، حيث تتلاشى الفوارق بين التكنولوجيا والإنسان، وتصبح الخدمات المالية هي المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني الشامل والمستدام. في الختام، لا بد من التأكيد على أن الزلزال الرقمي الذي تتناولناه في هذا المقال ليس حدثاً عابراً، بل هو إعادة صياغة لتاريخ المال، وأن المصارف التي ستزدهر في هذا العصر - عصر المصرفية الذكية - هي التي تدرك أن قيمتها لا تكمن في حجم خزائنها، بل في سرعة خوارزمياتها وعمق علاقاتها الرقمية بالعملاء. فحتمية التحول وضرورة إعادة التموضع تفرضان علينا أن نكون مبادرين لا مستجيبين، صانعين للمستقبل لا منتظرين له. فقد انتهى زمن البنك الذي هو «مكان نذهب إليه»، وبدأ عهد البنك الذي هو «شريك نشق به» في كل لحظة من لحظات حياتنا الرقمية. المستقبل ينتمي لأولئك الذين يجروون على العلم بالأرقام، والعمل بالإنسان، والابتكار بلا حدود لتقديم تجربة مصرفية تتجاوز التوقعات وتستشرف آفاق الغد بكل ثقة واقتدار.

* مساعد المدير العام - مدير تقنية المعلومات، بنك اليمن والكويت

الفرق بين التقليدي والرقمي

في هذا السياق، ندرك أن الفرق بين «التقليدي» و«الرقمي» هو فرق في العقيدة القتالية للمؤسسة؛ فبينما يعتمد التقليدي على الثبات والارتباط بالمكان، ينطلق الرقمي نحو «الرشاقة» Agility والوجود الدائم 7/24 عبر الفروع الذكية التفاعلية، والوكلاء المصرفيين، والتحقق عبر الهوية الرقمية E-KYC. إنها رحلة هدم الجدران المادية لبناء الجسور الافتراضية مع العميل، وهي الرحلة التي ستقرر من سيقود مستقبل المال في السنوات القادمة. فالبنك الذي سيبقى هو الذي ينجح في تحويل منتجاته Transform Products، وتحسين عملياته Optimize Operations، وتمكين موظفيه Empower Employees، وإشراك عملائه Engage Customers في رحلة بناء قيمة مضافة ومستدامة.

حتمية تحول واستراتيجيات مدروسة

إن حتمية التحول ليست مجرد كلمات إنشائية، بل هي استراتيجيات مدروسة تبدأ من «الاستجابة للمنافسة» لتطوير منتجات رقمية سريعة تضمن عدم التخلف عن الركب، ثم تنتقل إلى «التكيف التكنولوجي» لإحداث تغيير عميق في البنية التحتية والأنظمة الأساسية، وصولاً إلى «التموضع الاستراتيجي» كقادة في الاقتصاد الرقمي. نحن نتحدث عن ضرورة التحول إلى «شركة تكنولوجية» Technology Company تمتلك رخصة مصرفية، قادرة على تلبية متطلبات الجيل الخامس من المجتمعات Society 5.0 حيث الرفاهية والخدمة مرتبطان بمدى الذكاء التقني للمؤسسة.

لقد أعادت التكنولوجيا صياغة بنية المصارف حتى النخاع «Digital to-the-Core»، محولة إياها من مجرد «وسيط مالي» إلى «شريك حياة» لا يفارق العميل. إننا ننتقل الآن من الحديث عن «الأنظمة» إلى الحديث عن «الفلسفة»؛ فلسفة تحويل المصرفية من مكان تذهب إليه إلى نشاط يندمج بسلاسة في تفاصيل يومك، وهو ما نسميه «المصرفية كأسلوب حياة» Banking as a Lifestyle.

تغيير جذري ونقود رقمية

هذا التغيير الجذري الذي نعيشه اليوم قد طال «جوهر المال» ذاته؛ فنحن ننتقل الآن من «النقود المادية» إلى «أجيال النقود الرقمية» Digital Money. والتحول نحو «المجتمع اللانقدي» Cashless Society وأصبحت المحافظ الإلكترونية هي «البنك الشخصي» الذي يرافق المواطن. وبدأت النقود الرقمية المشفرة والمستقرة تفرض واقعاً جديداً يتجاوز الحدود الجغرافية. لم يعد المال مجرد قطع معدنية أو ورقية، بل أصبح «بيانات مشفرة» تتسم بالذكاء والقدرة على التدفق اللحظي عبر سلاسل الكتلة Blockchain. ولم يتوقف عند مجرد استبدال الأوراق بالشاشات، بل هو ثورة عميقة في فلسفة العمل وفي النظرة الجوهرية للعميل؛ لقد انتقلنا من نموذج «المنتج الواحد الذي يناسب الجميع» إلى نموذج «التجربة المخصصة للفرد». وهنا تتجسد مقولة بيل جيتس الشهيرة التي أطلقها قبل عقود واستشرف بها هذا الواقع: «المصرفية ضرورية، ولكن البنوك ليست كذلك». هذه العبارة تختصر الزلزال الرقمي؛ فالعميل يريد «الخدمة» ولا يهيم «الكيان» أو «المبنى»، وإذا لم تستوعب البنوك التقليدية هذه الحقيقة، فإنها ستواجه مصير «الفاقر الذي مات جوعاً لأن أحدهم نقل قطعة الجبن من أمامه»، كما وصف شرايفر أولئك الذين يتجاهلون التغيير التكنولوجي في النظام المالي.

بيئات مرنة ومصرفية مفتوحة

في هذا المشهد المتطور، لم يعد العميل يكتفي بالحصول على قرض أو فتح حساب، بل أصبح يبحث عن «القيمة المضافة» التي تظهر في اللحظة المناسبة والمكان المناسب. لقد مكنت التكنولوجيا المصارف من التغلغل في دورة الحياة الرقمية للعميل؛ فعندما يشترع المرء في شراء منزل أو سيارة عبر منصة إلكترونية، لم يعد مضطراً لترك تلك المنصة والتوجه للبنك لطلب التمويل، بل أصبح البنك يظهر له كخيار «تمويل مدمج أو ضمنى» Embedded Finance داخل عملية الشراء ذاتها كما هو الحال في نموذج «اشترى الآن وادفع لاحقاً Buy Now Pay Later». هذا الاندماج لم يكن ليحدث لولا الثورة في معمارية المكاتب الخلفية Back-End التي تحولت من أنظمة مغلقة وجامدة إلى «مصرفية مفتوحة Open Banking» وبيئات مرنة ومنفتحة على الأنظمة المحيطة وتعتمد على «الواجهات البرمجية المفتوحة Open APIs» في التخاطب معها وتدفق البيانات والعمليات المالية، وهي الجسور التقنية التي سمحت للبنك بأن يمد أطرافه نحو التجارة الإلكترونية، الرعاية الصحية، والسفر، والخدمات العامة.



افتح حسابات لعائلتك بكل سهولة وأمان



تغنيك عن الجميع

JAIB WALLET | الرقم المجاني
8008005



عائلتك في حسابك وإدارة مصاريفهم بيدك





66 في عصر لم تعد فيه التقنية مجرد خيار بل ضرورة للبقاء، تبرز في المشهد اليمني أسماء استطاعت أن تحول التحديات إلى فرص للابتكار، من قلب العاصمة صنعاء، انطلقت شركة «بروسايت» (ProSite for IT Solutions) كشركة خاصة تحمل رؤية طموحة: «جعل التكنولوجيا جزءاً لا يتجزأ من الأنشطة اليومية»، سواء في العمل، الدراسة، أو حتى الترفيه.

ProSite®
IT Solutions

بروسايت .. جسر العبور نحو الرقمنة الشاملة

- خدمات البريد الإلكتروني الرسمي
Official E-Mail.

(2) أنظمة تخطيط موارد المؤسسات :Enterprise Resource Planning

كمواكبة لكل جديد في مجال التكنولوجيا وأتمتة العمليات في مختلف الأقسام في جميع أنواع المؤسسات والشركات والمنظمات، تقدم شركة بروسايت لعملائها الكرام نظام تخطيط موارد المؤسسات (ERP Next) والذي تقوم بتخصيصه بحسب احتياجات العملاء بما يمكنهم من إدارة كل أنواع العمليات في مختلف الأقسام. ويحتوي النظام الأجزاء المختلفة اللازمة لإدارة كافة أنواع العمليات في المؤسسات بما في ذلك:

- أجزاء وأقسام النظام المختلفة.
- برنامج إدارة المنظمات غير الربحية.
- برنامج الحسابات.
- برنامج المخازن.
- برنامج إدارة علاقات العملاء.
- برنامج المبيعات.
- برنامج المشتريات.
- برنامج إدارة الموارد البشرية.
- برنامج إدارة المشروعات.
- برنامج الدعم الفني.
- برنامج الأصول الثابتة.
- برنامج إدارة الجودة.
- برنامج إدارة الإنتاج والتصنيع.

في خدمة العملاء. تُعنى بروسايت بثلاثة عوامل رئيسية في عملية تطوير المشروع لضمان الالتزام بالمعايير الدولية، وهي: الجودة، الأداء، والحد من المخاطر.

حلول متكاملة تحت سقف واحد

لا تكفي «بروسايت» بكونها مزوداً للخدمات، بل تقدم نفسها كشريك استراتيجي للشركات والمؤسسات، ومن خلال جولة في أروقة خدماتها، نجد تنوعاً يغطي احتياجات السوق الرقمية الحديثة:

(1) خدمات مواقع الإنترنت :Services

تمتلك بروسايت خبرة واسعة في خدمات مواقع الإنترنت، وتدمج بين التطوير الاحترافي والتصميم الجذاب وتقديم أفضل مستوى خدمة بالتعاون مع كبرى الشركات العالمية.

ومن خدماتنا في هذا المجال:

- حجز أسماء مواقع الإنترنت Domain Name.
- استضافة مواقع الإنترنت Hosting.
- تصميم مواقع الإنترنت Web Sites Design.
- نظام إدارة محتوى مواقع الإنترنت Content Management System.

نبذة عن بروسايت ProSite

بروسايت شركة خاصة لحللول تكنولوجيا المعلومات، تأسست عام 2006، وتقدم مجموعة واسعة من خدمات تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك استشارات تكنولوجيا المعلومات، وتصميم وتطوير التطبيقات، وتخصيص ونشر أنظمة تخطيط موارد المؤسسات (ERP)، وتطبيقات الهاتف المحمول المصممة خصيصاً (Android و iOS)، وتصميم وتنفيذ الشبكات، وتطوير مواقع الويب مع توفير خدمة الاستضافة، إضافة إلى العديد من الحلول الأخرى التي تُثري أعمال عملائها وتُضيف قيمة لهم، وتلتزم بتطوير مهاراتها وخبراتها باستمرار من خلال مواكبة أحدث التقنيات.

تدير الشركة أكثر من 392 حساباً لشركات ومؤسسات ومنظمات غير ربحية وهيئات حكومية، من خلال باقات تغطي أنظمة تخطيط موارد المؤسسات (ERP)، وتطوير تطبيقات الويب والهاتف المحمول المصممة خصيصاً، والاستضافة، وتصميم مواقع الويب واستضافتها، وإدارة الشبكات، وحملات التسويق والتوعية عبر الإنترنت. وتلتزم الشركة بالإبداع والتطوير والتحسين المستمر لخدماتها، بالإضافة إلى دعم ما بعد البيع لعملائها، لضمان مواكبتها لأحدث التقنيات، وتلتزم التزاماً كاملاً بالوصول إلى أعلى معايير الجودة



Digital Banking
Analytics & AI



التزام كامل بمعايير الجودة والأداء والحد من المخاطر في خدمة العملاء مواكبة مستمرة لأحدث التقنيات وتصميم وتطوير لأنظمة تخطيط وإدارة موارد المؤسسات



من شركائنا



أو المنصات الأنسب للوصول إلى الجمهور المستهدف وباستخدام اللغة المناسبة والأسهل فهماً للشرائح المستهدفة وبالاستعانة بالتصاميم المناسبة لإظهار مزايا المنتج أو الخدمة والتي تشجع احتياجات المستهدفين. كما تنوع بروسايت في استخدام المنصات المختلفة مثل مواقع التواصل الاجتماعي والإعلانات المدفوعة عبر مُحركات البحث وخدمات التسويق عبر فيسبوك والتسويق عبر يوتيوب وتحسين فرص العثور عليها ضمن مُحركات البحث (SEO) إضافة إلى إدارة صفحات مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالعملاء.

لماذا بروسايت؟

ما يميز «بروسايت» ليس فقط جودة المنتج، بل الفلسفة التي تعمل بها، وهو ما يظهر في التزامها بمعايير الجودة العالمية، وزيادة الإنتاجية، وتقليل المخاطر لعملائها الذين تجاوزوا 392 مؤسسة وشركة وجهة حكومية.

نحو مستقبل تقني واعد

بينما يواجه القطاع التقني في اليمن تحديات مستمرة، تستمر «بروسايت» في التوسع، فاتحةً أبواباً جديدةً للابتكار عبر فروعها في صنعاء وعدن. إنها قصة نجاح يمنية تؤكد أن العقل اليمني قادر على مواكبة الثورة الرقمية العالمية وتقديم حلول تضاهاي المعايير الدولية.

عملاتها بتطبيقات موبايل مخصصة يصبح لديها أداة قوية للتفاعل معهم والاحتفاظ بهم بل وتوسع نطاق الوصول لعملاء جدد في كل مكان تصل إليه خدمة الاتصالات.

(6) التسويق الرقمي Digital Marketing:

متسلحين بما لدينا من معارف وخيارات واسعة بأشكال وأنماط وأساليب وتقنيات التسويق الإلكتروني واعتماداً على دارسات دقيقة للخدمات الذي يقدمها العملاء وبما يتناسب مع الأسواق المستهدفة وخصائص الجمهور المستهدف وبما يحقق تميز عملائنا عن المنافسين نقوم في بروسايت بتخطيط وتنفيذ استراتيجيات تسويقية إلكترونية فعالة محددة الأهداف بالدقة وتظهر للعملاء المستهدفين مدى تميز منتجات وخدمات عملائنا عن منافسهم من حيث تقديم الحل الأمثل لاحتياجات الشرائح المستهدفة من العملاء ويتضمن ذلك اختيار المنصة

- نقاط البيع | (الكاشير).
- برنامج إدارة المهام.
- برنامج الرسائل النصية التنبهات.
- مدير الملفات والمستندات.
- برنامج الصيانة.

(3) موارد تكنولوجيا المعلومات - كمصدر خارجي IT Outsourcing:

تفرد شركة بروسايت بتقديم خدمات موارد تكنولوجيا المعلومات - كمصدر خارجي (IT Outsourcing) والتي من خلالها نقوم بتقديم خدمات متكاملة لإدارة أقسام تكنولوجيا المعلومات لدى عملائنا مما يتيح لهم المجال للتركيز على أعمالهم الأساسية ورفع الإنتاجية وتقليل التكلفة.

من خدماتنا في هذا المجال:

- الخدمة الشاملة لتصميم وإدارة قسم تكنولوجيا المعلومات.
- الدعم التقني اليومي «في المكتب أو عن بُعد» (حل المشاكل التقنية التي يتعرض لها الموظفون في الشركة).
- خدمات الصيانة «طارئة أو دورية» (صيانة الأجهزة والمعدات - صيانة البرامج - النسخ الاحتياطي واستعادة البيانات المفقودة - الشبكة الداخلية وخدمات الإنترنت وغيرها).
- خدمة المشتريات لكل ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات.
- خدمة الاستشارات التقنية.

(4) منصات التعليم الإلكتروني E-Learning:

استجابة لما فرضته جائحة كورونا، وتوسع ثقافة التعلم عن بعد المنتشرة عالمياً، وكما دلتها في مواكبة كل جديد، ساهمت بروسايت بصورة فعالة في تحويل وانتقال المؤسسات التعليمية والأكاديمية في الجمهورية اليمنية إلى التعليم الإلكتروني (عن بُعد)، حيث تقوم ببناء وتنفيذ منصات تعليمية إلكترونية لجامعات ومؤسسات تعليمية يمنية حكومية وخاصة ومنظمات دولية ومحلية غير حكومية بناء على المعايير الدولية لنظام إدارة التعليم الإلكتروني (LMS) ((Learning Management System وأدوات تأليف التعلم (SCORM, xAPI).

من خدماتنا في المجال:

- تنصيب وتخصيص المنصة الإلكترونية.
- قبولية المحتوى التعليمي والمقررات والمناهج والاختبارات.
- تدريب الكادر الأكاديمي والطلاب على كيفية استخدامها وتوفير الأدلة التدريبية.

(5) تطبيقات الموبايل Mobile Applications (IOs, Android):

تقدم شركة بروسايت تطبيقات الموبايل بنوعيه (IOs, Android) نظراً لما أضحت عليه تطبيقات الموبايل من الأهمية كجزء أساسي في التعاملات اليومية للأفراد والمؤسسات، وعليه فإن الشركات التي تزود



بين بداية التسعينيات وعام 2026 لم تتطور البنوك بسبب التكنولوجيا بقدر ما أعادت التكنولوجيا تعريف ما تعنيه كلمة بنك. ففي 1990 كان الإنترنت شبه هامشي عالمياً (أقل من 0.05 مستخدم لكل 100 شخص). وفي 2023 وصل الاستخدام العالمي للإنترنت إلى نحو 67.4 لكل 100 شخص. وفي 2025 قدرت (ITU) عدد مستخدمي الإنترنت بنحو 6 مليارات (74% من سكان العالم).

من حوسبة العمليات إلى بنك المنصات ثم الذكاء الاصطناعي..

دور تكنولوجيا المعلومات في تطور القطاع المالي والمصري (1990 - 2026)

(2010 - 2016) : الموبايل والبيانات

والانتقال من «قناة» إلى «تجربة»

في هذه الفترة أصبح الهاتف فرعاً دائماً فمع بداية 2010 كان الإنترنت يصل عالمياً إلى 28.5 لكل 100 شخص ثم ارتفع تدريجياً إلى 42.9 في 2016.

لكن الفارق النوعي لم يكن في الإنترنت كوسيط فقط بل في الهاتف الذي كمنصة خدمة.

وتشير GSMA إلى أنه بنهاية 2016 كان هناك 4.8 مليار مشترك موبايل فريد (unique subscribers) و7.9 مليار اتصال SIM عالمياً.

باتت هذه الأرقام تعني شيئاً تنفيذياً مباشراً: «السوق أصبح يحمل القناة في جيبه». وهنا تغيرت أولويات البنوك وأصبحت:

- تطبيقات مصرفية بدلاً من بوابات ويب فقط.
- إشعارات لحظية وخدمات 7/24 وربط أوسع بالخدمات اليومية.
- توسع أنظمة مكافحة الاحتيال لأن سرعة المعاملة زادت وأصبحت «فورية» على قنوات عامة.
- والأمر الأهم أن البيانات أصبحت رأسملاً وخلال الفترة 2010-2016 بدأت البنوك تنتقل من تقارير إدارية إلى تحليلات سلوكية (Behavioral Analytics) وتجلي ذلك من خلال:
- تجزئة العملاء - توقع الاحتياج - إدارة المخاطر عبر مؤشرات مبكرة. وهذه الخطوة مهدت لما سيأتي لاحقاً: الذكاء الاصطناعي.

(2017- 2020) : منصات APL

والمدفوعات الرقمية كواقع اقتصادي

شكلت هذه الفترة مرحلة مفصلية لأنها شهدت اكتمال ثلاث حلقات معا:

- نضج الهواتف الذكية عالمياً.
- صعود شركات الفنتك ونموذج «الخدمة كمنصة».
- توسع سريع في المدفوعات غير النقدية.

ويذكر تقرير World Payments Report 2020 أن حجم معاملات الدفع غير النقدي عالمياً وصل إلى 708.5 مليار في 2019 (بعد نمو 14% بين 2018 و2019).

هذا الرقم وحده يوضح انتقال الاقتصاد الفعلي إلى مسارات رقمية وما يعنيه ذلك للبنوك:

- الضغط على جاهزية المعالجة (Throughput) والاتاحة العالية.



محمد الخطيب*

ميكنة مهام إلى هندسة عمليات

في هذا العقد نضجت الأنظمة البنكية المركزية وركزت البنوك على:

- توحيد الأنظمة المتفرقة في نظام بنكي مركزي (Core Banking) أو طبقات تكامل حوله.
- إعادة هندسة العمليات (فتح حساب - منح تسهيلات - تسويات - تحصيل) لتصبح معيارية وقابلة للقياس.
- بناء مستودعات بيانات وتقارير رقابية أكثر اتساقاً.

اتساع الإنترنت خلال هذا العقد غير توقعات السوق وبحلول 2005 وصل استخدام الإنترنت عالمياً إلى 15.6 لكل 100 شخص وفي 2009 إلى 25.4 لكل 100 شخص.

هذا التوسع خلق ضغطاً متزايداً وبدأ العميل الذي يستخدم الإنترنت في حياته اليومية يتوقع من البنك على الأقل «استعلاماً» و«خدمة عن بعد» و«سرعة رد». وانعكس ذلك على القطاع المالي والمصرفي في:

1. خفض كلفة الوحدة التشغيلية: كل عملية تنتقل من الفرع إلى النظام تقلل وقت الموظف وأخطاء الإدخال.
2. تغير مفهوم الرقابة: لم يعد التدقيق لاحقاً فقط بل أصبحت الأنظمة قادرة على منع/تنبيه فوري عبر قواعد الصلاحيات والحدود.
3. بداية الحوكمة التقنية: لأنه مع التوحيد أصبح فشل نظام واحد قادراً على إيقاف البنك كله.

هذا التوسع الهائل في الاتصال بالتزامن مع ثورة الهواتف الذكية والمدفوعات الرقمية والبيانات الضخمة نقل تكنولوجيا المعلومات من وظيفة تشغيلية خلفية إلى «قدرة مؤسسية» تحدد: سرعة النمو- كلفة الخدمة- قوة الامتثال- وحجم المخاطر.

(1990 - 1999) : من الحوسبة الداخلية

إلى بداية «قناة الإنترنت»

في بداية التسعينيات كانت تكنولوجيا المعلومات تتمحور حول:

- ميكنة دفتر الأستاذ - الحسابات - التسويات - إدارة الفروع.
- بناء شبكات ربط خاصة بين الفروع ومراكز البيانات.

• إدخال ميكر لأنظمة البطاقات والصرافات كقنوات شبه مستقلة. وكان التركيز على صحة القيود وسرعة المعالجة داخل المؤسسة وليس على تجربة عميل رقمية. لكن منتصف التسعينيات أحدث شرخاً في النموذج وذلك بعد دخول الإنترنت كقناة عامة للوصول للخدمة.

كان الإنترنت صغيراً ثم بدأ يصنع مساراً جديداً وفي هذا السياق تظهر البيانات العالمية كم كان الإنترنت محدوداً في بداياته:

- في 1990: نحو 0.05 مستخدم لكل 100 شخص عالمياً.
- في 1995: نحو 0.68 مستخدم لكل 100 شخص.

• في 2000 (نهاية العقد تقريباً): نحو 6.72 مستخدم لكل 100 شخص.

هذه الأرقام تبدو صغيرة لكنها تفسر «لماذا» كانت الخدمات المصرفية عبر الإنترنت في التسعينيات رائدة ومحدودة الانتشار: كون القناة نفسها كانت في طور التشكل.

ويمكن القول أن الأثر المصرفي الاستراتيجي قد في نهاية التسعينيات من خلال:

- ظهور الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أخرج تقنية المعلومات من الغرف الخفية إلى واجهة العميل.

• بدأت معادلة جديدة: كل توسع في القنوات الرقمية يخلق قيمة لكنه يفتح مساحة تهديد جديدة (هوية - كلمات مرور - اختراق - احتيال).

• هنا ولدت فعلياً فكرة «الأمن ليس اختياراً» بل شرط ثقة.

(2000 - 2009) : التحول الحقيقي من



ماذا يعني ذلك للقطاعات التنفيذية القطاع المصرفي في 2026؟

بدلاً من سؤال «ما النظام الذي سنشتره؟» أصبح هناك أسئلة تنفيذية أدق ومنها:

- ما هي خدماتنا الحرجة وما حد تحملها للانقطاع وكيف نثبت ذلك بالاختبار؟
- هل نعامل (ISO 20022) كمتطلب امتثال فقط أم كقاعدة بيانات جديدة للمنتج والامتثال والتحليلات؟
- كيف نستخدم الذكاء الاصطناعي دون أن نضعف المخاطر (بيانات صلاحيات ظل-ذكاء shadowAI)؟
- ما هي كلفة الاختراق «المتوقعة» وكيف نقارنها بتكلفة الاستثمار الوقائي خصوصاً والقطاع المالي ضمن الأعلى كلفة؟
- * خبير في تقنية المعلومات

المراجع والمصادر :

1. World Bank / World Development Indicators (WDI) via FRED (St. Louis Fed). Internet users for the World (per 100 people), 1990-2023.
2. International Telecommunication Union (ITU). Statistics page: 6 billion (74%) online in 2025; increase from 60% in 2020; 2.2 billion offline.
3. ITU. Facts and Figures 2020 (PDF). وضع الاتصال بنهاية 2019 والفجوات.
4. ITU. Facts and Figures 2019 (4.1 billion Internet users in 2019).
5. GSMA. Press release (2017): 4.8 billion unique mobile subscribers; 7.9 billion SIM connections by end-2016.
6. GSMA. Our history (2016 milestones): 7.9 billion mobile connections; 4.8 billion unique subscribers.
7. Capgemini Research Institute. World Payments Report 2020 (PDF): global non-cash transactions 708.5 billion in 2019; growth stats.
8. Capgemini Research Institute. Press release 2023: non-cash transaction volumes to reach 1.3 trillion by 2023.
9. Capgemini. World Payments Report 2026. webpage: non-cash volumes increased more than tenfold in <20 years.
10. Basel Committee on Banking Supervision (BCBS) / BIS. Principles for Operational Resilience (PDF, 2021).
11. BIS / FSI. Executive Summary: Principles for operational resilience (tolerance for disruption, assume disruptions will occur).
12. SWIFT. ISO 20022 for Financial Institutions: coexistence ends 22 November 2025.
13. IBM. Cost of a Data Breach 2024 - Financial industry: average breach cost 6.08M; global average 4.88M.
14. مرجع داعم لفجوة 5G واتساع الاتصال في 2025 مبني على ITU TV Technology - ITU: 6 Billion Now Online Globally (Nov 2025).

في 2026 الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد نماذج احتيالية تقليدية؛ بل أصبح يشمل: ● دعم خدمة العملاء (تلخيص - ردود - توجيه).

● أتمتة المستندات والأعمال الخلفية. ● تحسين كشف الاحتيال والتنبؤ بالمخاطر. لكن كل «ذكاء» جديد يخلق «سطح هجوم» جديد. ومن هنا تظهر الدلالة الإحصائية التالية للكلفة المالية للاختراقات في القطاع المالي:

تشير IBM في 2024 إلى أن متوسط كلفة خرق البيانات عالمياً بلغ 4.88 مليون دولار بينما في قطاع الخدمات المالية بلغ 6.08 مليون دولار لكل حادثة (أعلى بنحو 22% من المتوسط).

هذه ليست أرقام تقنية بل أرقام مجلس إدارة: كلفة مباشرة - كلفة فقد ثقة - كلفة تنظيمية وكلفة توقف خدمة.

(هـ) البنية التحتية للاتصال تتقدم بسرعة (5G) لكن الفجوة الرقمية قائمة

تشير ITU إلى أن مستخدمي الإنترنت في 2025 وصلوا إلى قرابة 6 مليارات (74% مع بقاء 2.2 مليار دون اتصال وتشير تقارير مبنية على ITU إلى توسع 5G وكونه يشكل نحو ثلث اشتراكات النطاق العريض المتنقل عالمياً (قرابة 3 مليارات) مع تباين كبير في التغطية بين الدول.

وهذا يعني بالنسبة للبنوك في 2026:

حتى لو كانت التكنولوجيا متاحة عالمياً ليست «جودة الاتصال والمهارة الرقمية» متساوية وبالتالي تصميم المنتجات الرقمية يجب أن يراعي فروقات السرعة والقدرة والموثوقية.

خلاصة تحليلية: كيف غيرت

تكنولوجيا المعلومات قواعد اللعبة (1990 - 2026)؟

إذا اختصرنا ثلاثة عقود ونصف في نقاط تنفيذية سنجد أن تكنولوجيا المعلومات غيرت القطاع المصرفي عبر خمسة مسارات كبرى:

1. تحويل الخدمة من مكان إلى قناة: من الفرع إلى الإنترنت ثم إلى الموبايل. والدليل: قفزة استخدام الإنترنت عالمياً من 0.68 لكل 100 في 1995 إلى 67.4 لكل 100 في 2023.

2. تحويل التكلفة من ثابتة إلى متغيرة: كلما زادت الخدمات الرقمية زاد هامش التوسع دون تضخم مماثل في شبكة الفروع بشرط اتقان التشغيل والحوكمة.

3. تحويل المخاطر: من مخاطر ورقية/تشغيلية محلية إلى مخاطر سيبرانية/طرف ثالث/سلاسل توريد تقنية مع كلفة مرتفعة جداً لكل حادثة في القطاع المالي.

4. تحويل المدفوعات إلى محرك تنافسي: النمو إلى مئات المليارات ثم التريلين في العمليات غير النقدية يجعل المدفوعات مركز الاستراتيجية وليس ذبلاً لها.

5. تحويل البيانات إلى أصل استراتيجي: ISO 20022 والذكاء الاصطناعي يرفعان قيمة «البيانات الصحيحة» ويجعلان حوكمة البيانات جزءاً من الامتثال والربحية معاً.

● حاجة أكبر لإدارة مخاطر العمليات الرقمية والاحتيال.

● توسع تكاليف الامتثال (KYC/AML) لأن حجم وحركة المعاملات زادت.

● ولم يعد الإنترنت «ميزة» بل أساساً فني وصل استخدام الإنترنت عالمياً إلى 53.2 لكل 100 شخص.

وفي تقارير (ITU) قدر عدد المستخدمين في 2019 بنحو 4.1 مليار.

(2020 - 2026) : المرونة التشغيلية معيار (ISO 20022) والذكاء الاصطناعي يدخل قلب القرار

مثلت هذه المرحلة مرحلة انضباط بقدر ما هي توسع رقمي. لأن اتساع القنوات يعني اتساع أثر أي خلل.

(أ) المرونة التشغيلية: من حماية النظام إلى حماية الخدمة

قدمت لجنة بازل مبادئ المرونة التشغيلية ومنها تلك التي تؤكد على أن البنك يجب أن يفترض حدوث التعطلات ويحدد «tolerance for disruption» ضمن سيناريوهات شديدة لكنها معقولة.

والمعنى التنفيذي لذلك بالنسبة للبنوك في 2026:

● لم يعد كافياً القول «لدينا DR» بل المطلوب تعريف الخدمات الحرجة - حدود تحملها للانقطاع ثم اختبار قدرة التعافي بشكل دوري وربطها بتقارير المخاطر.

(ب) ISO 20022 البيانات الأثنى تعني امتثالاً وتحليلاً أقوى بشرط الجاهزية في المدفوعات عبر الحدود أصبح ISO 20022 معيار الرسائل العالمي. سويقت توضح أن فترة التعايش (coexistence) تنتهي في 22 نوفمبر 2025.

وبالتالي في 2026 كثير من البنوك لا تتعامل مع ISO 20022 كمشروع «ترحيل صيغة» فقط بل كمشروع:

● جودة بيانات (Data Quality).

● امتثال (Screening/AML) أكثر دقة بفضل حقول أثنى.

● تحديث تكاملات واختبارات من طرف لطرف عبر السلسلة كاملة.

(ج) المدفوعات غير النقدية تصل لمرحلة «التريليون»

أشار تقرير (World Payments Report) (Capgemini) إلى أن أحجام المعاملات غير النقدية ستصل إلى 1.3 تريليون في 2023 عالمياً مع توقع استمرار النمو.

كما أشار تقرير World Payments Report 2026 إلى أن حجم المعاملات غير النقدية ازداد «أكثر من عشرة أضعاف» في أقل من 20 سنة.

هذه المؤشرات تعني في 2026:

● «المدفوعات» لم تعد خدمة مساندة بل محركاً تنافسياً رئيسياً (تسعير - تجربة شركات).

● البنية يجب أن تتحمل الذروة وخطاً بسيط قد يصبح حدثاً عاماً خلال دقائق.

(د) الذكاء الاصطناعي: من التحليل إلى المشاركة في التشغيل



66

مزايا لحلول الأعمال هي علامة تجارية تابعة لشركة «يمن دوت نت» لتقنية المعلومات وتعمل على تقديم حلول تقنية متطورة تدعم التحول الرقمي في المؤسسات المالية والتجارية مع تركيز خاص على البنوك وشركات الصرافة ومزودي خدمات المحافظ الإلكترونية.

مزايا لحلول الأعمال .. تقنيات ذكية وحلول متقدمة لدعم القطاع المصرفي مستقبل أكثر حداثة وتطور وأمان تقني للخدمات المصرفية الرقمية

أنظمة محاسبية وإدارية ذكية تمكن المؤسسات المالية من إدارة عملياتها بكفاءة عالية

حلول متقدمة وأتمتة للعمليات

كما توفر مزايا حلولاً متقدمة في أتمتة العمليات المالية والإدارية وتطوير الأنظمة التي تدعم التكامل بين المؤسسات المالية ومزودي الخدمات التقنية بما يساهم في تحسين كفاءة العمليات التشغيلية وتعزيز موثوقية البيانات وسلامة المعاملات. وتعمل مزايا على تمكين المؤسسات من مواكبة التحول نحو الخدمات المالية الرقمية والمحافظ الإلكترونية من خلال حلول تقنية مرنة وقابلة للتطوير، تساهم في تعزيز كفاءة الأنظمة المالية وتحسين تجربة المستخدمين.

خبرة تقنية وكفاءات خدمات مالية

وبفضل خبرتها التقنية تسعى مزايا إلى أن تكون شريكا تقنيا موثوقا للمؤسسات المالية في رحلتها نحو التحول الرقمي من خلال حلول تقنية حديثة تساهم في تطوير بيئة الأعمال وتعزيز كفاءة الخدمات المالية.



تكاملاً محاسبياً وإدارياً ذكياً

تقدم مزايا منظومة متكاملة من الأنظمة المحاسبية والإدارية الذكية التي تمكن المؤسسات المالية من إدارة عملياتها بكفاءة عالية وتعزيز سرعة ودقة المعاملات المالية بما يواكب التطور المتسارع في الخدمات المصرفية الرقمية وأنظمة الدفع الإلكتروني.

توطين التقنيات .. الطريق نحو سيادة اقتصادية رقمية في اليمن

الحديثة وتطوير التطبيقات المحلية التي تخدم القطاعات المختلفة.

ومن هنا فإن تبني سياسات واضحة لدعم البرمجيات والحلول التقنية المحلية يمكن أن يشكل خطوة مهمة نحو تعزيز الاستقلالية التقنية وتقليل الاعتماد على الأنظمة الخارجية كما أن تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودعم الشركات التقنية الناشئة وتوسيع برامج التدريب والتأهيل في مجالات التكنولوجيا المتقدمة كلها عناصر أساسية لبناء منظومة وطنية قادرة على إنتاج المعرفة التقنية.

ولا يقتصر أثر توطين التقنيات على الجانب الاقتصادي فحسب بل يمتد أيضاً إلى تعزيز الأمن السيبراني وحماية البيانات الوطنية فكلما ازدادت القدرة المحلية على تطوير وإدارة الأنظمة الرقمية أصبحت المؤسسات أكثر قدرة على حماية بنيتها التحتية الرقمية والتعامل مع التهديدات الإلكترونية المتزايدة

إن بناء اقتصاد رقمي قوي في اليمن لن يتحقق فقط عبر استيراد التكنولوجيا بل من خلال امتلاكها وتطويرها وتوطينها فالتقنية لم تعد مجرد أداة تشغيلية بل أصبحت ركيزة من ركائز القوة الاقتصادية ومصدراً رئيسياً لخلق القيمة وفرص العمل.

ومن هنا فإن الاستثمار في توطين التقنيات يمثل استثماراً في مستقبل اليمن الاقتصادي وخطوة أساسية نحو بناء اقتصاد أكثر استقلالية وقدرة على المنافسة في عالم أصبحت فيه المعرفة والتكنولوجيا هي الثروة الحقيقية للأمم.

* رئيس قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات - الغرفة التجارية



محمد عبدالوهاب الشامي*

العقول الشابة والكفاءات التقنية الواعدة التي أثبتت قدرتها على العمل في مجالات البرمجيات والأنظمة الرقمية رغم التحديات الاقتصادية والظروف المعقدة غير أن هذه الطاقات تحتاج إلى بيئة مؤسسية وتشريعية داعمة تتيح لها التحول إلى قوة إنتاجية حقيقية داخل الاقتصاد الوطني.

كما أن توطين التقنيات يرتبط بشكل مباشر بتطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات باعتباره البنية التحتية التي تقوم عليها مختلف التطبيقات الرقمية والخدمات الإلكترونية فكلما كانت الشبكات أكثر تطوراً واستقراراً ازدادت قدرة الاقتصاد على استيعاب التقنيات

لم يعد امتلاك التكنولوجيا في عالم اليوم ترفاً أو خياراً تنموياً ثانوياً بل أصبح أحد أهم عناصر القوة الاقتصادية والسيادة الوطنية. فالدول التي نجحت في بناء اقتصادات قوية لم تكثف باستهلاك التكنولوجيا بل عملت على توطينها وتطويرها لتصبح جزءاً من بنيتها الإنتاجية وقدرتها التنافسية.

وفي هذا السياق يبرز مفهوم توطين التقنيات بوصفه أحد المسارات الاستراتيجية التي يمكن أن تمكن الاقتصادات النامية من الانتقال من موقع المستهلك للتكنولوجيا إلى موقع المنتج والمطور لها فالفارق الحقيقي بين الاقتصادات المتقدمة والنامية اليوم لا يكمن في حجم الموارد فحسب بل في القدرة على امتلاك المعرفة التقنية وتطويرها محلياً.

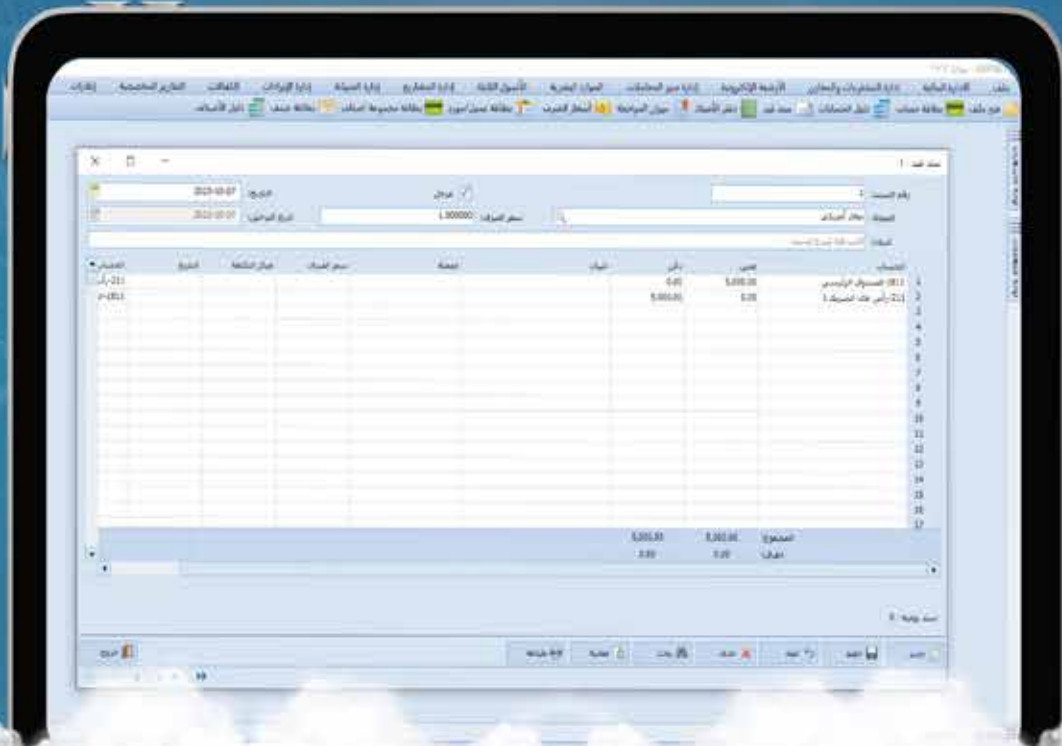
وفي اليمن تزداد أهمية توطين التقنيات في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم والتي أصبحت فيها التكنولوجيا عاملاً حاسماً في بناء الاقتصادات الحديثة وتعزيز كفاءة المؤسسات وتحسين جودة الخدمات ولم يعد من الممكن الحديث عن اقتصاد تنافسي أو قطاع مالي متطور أو إدارة حديثة للمؤسسات دون بنية تقنية قادرة على دعم هذه التحولات. توطين التقنيات لا يعني فقط استيراد الأنظمة والأجهزة بل يعني بناء القدرة المحلية على تطوير الحلول التقنية وتشغيلها وإدارتها وتحديثها. فكلما ارتفعت نسبة المعرفة التقنية داخل الاقتصاد زادت قدرته على الابتكار وخلق فرص العمل وتقليل الاعتماد على الخارج. ويمتلك اليمن مقومات حقيقية يمكن أن تشكل أساساً لنجاح هذا التوجه وفي مقدمتها



لحلول الاعمال وتقنية المعلومات

نظم محاسبية وتقنية متكاملة... كل ما تحتاجه مؤسستك

أتمتة الأعمال المالية... ببساطة وكفاءة



مزايا... شريكك التقني الأول في التحول الرقمي



MORE INFORMATION
www.mazayaerp.com



MORE INFORMATION
info@mazayaerp.com



772650578
734230002



Sana'a-Thakafah Round



Digital Banking
Analytics & A



FINANCIAL HUB

محفظة «فلوسك».. خطوة متقدمة نحو تعزيز التحول الرقمي في قطاع الخدمات المالية

«فلوسك» (لأنها أول محفظة إلكترونية) من أهم الأدوات التي تسهم في تسهيل الحياة اليومية وتقليل الاعتماد على النقد، وهو ما تسعى «فلوسك» إلى تحقيقه من خلال تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المصممة لتلبية احتياجات المستخدمين في مختلف جوانب حياتهم.

تمثل محفظة فلوسك خطوة متقدمة نحو تعزيز التحول الرقمي في قطاع الخدمات المالية، حيث تقدم حلاً متكاملًا يتيح للأفراد إدارة معاملاتهم المالية بسهولة وأمان عبر الهاتف المحمول. ومع التطور السريع في التكنولوجيا المالية، أصبحت المحافظ الإلكترونية بدءاً ب

انتشار واسع في السوق

وقد حققت محفظة «فلوسك» انتشاراً واسعاً في السوق، حيث تجاوز عدد مستخدميها أكثر من مليون مستخدم، إضافة إلى أكثر من 100 ألف تاجر يعتمدون عليها كوسيلة دفع واستلام للأموال، وهو ما يعكس الثقة المتزايدة في خدماتها والدور الذي تلعبه في دعم الاقتصاد الرقمي وتعزيز عمليات الدفع الإلكتروني.

تجربة استخدام حديثة وأمنة

وتسعى «فلوسك» من خلال رؤيتها إلى بناء منظومة مالية رقمية تسهم في توسيع نطاق الشمول المالي، وتمكين الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية بسهولة، خاصة في ظل التحديات التي تواجهها الأسواق التقليدية. ومن خلال الابتكار المستمر وتطوير الخدمات، تعمل «فلوسك» على تقديم تجربة استخدام حديثة وأمنة تلبية تطلعات المستخدمين وتواكب التطورات العالمية في مجال التكنولوجيا المالية.

وفي ظل تزايد الاعتماد على الحلول الرقمية، أصبحت المحافظ الإلكترونية مثل «فلوسك» جزءاً أساسياً من الحياة اليومية، حيث توفر وسيلة ذكية لإدارة الأموال وإجراء المدفوعات وتحويل الأموال بسرعة وموثوقية. ومع استمرار تطوير خدماتها وتوسيع نطاقها، تواصل «فلوسك» دورها في دعم الاقتصاد الرقمي وتعزيز ثقافة التعاملات المالية الحديثة.

عمليات تحويل سهلة وبسيطة

تتيح محفظة «فلوسك» للمستخدمين إرسال واستقبال الأموال بسرعة وسهولة، سواء بين المشتركين في المحفظة أو عبر شبكات الحوالات المالية المختلفة، مما يجعل تحويل الأموال عملية بسيطة يمكن إنجازها في أي وقت ومن أي مكان. كما توفر خدمة استقبال الحوالات وصرفها عبر عدة شبكات مالية، الأمر الذي يعزز من مرونة التعاملات المالية ويمنح المستخدمين خيارات متعددة لإدارة أموالهم.

مجموعة واسعة من الخدمات

ولا تقتصر خدمات فلوسك على التحويلات المالية فقط، بل تمتد لتشمل مجموعة واسعة من الخدمات اليومية التي يحتاجها المستخدم، مثل شحن رصيد الهاتف المحمول لجميع الشبكات، وسداد فواتير الإنترنت والهاتف الأرضي والكهرباء والمياه، إضافة إلى إمكانية الدفع للتجار مباشرة عبر المحفظة، وهو ما يساهم في تسهيل عمليات الشراء وتقليل الحاجة إلى حمل النقد.

كما تقدم المحفظة خدمات إضافية تعزز من قيمتها للمستخدمين، مثل خدمة المصارفة بين العملات، وخدمة التبرعات، وخدمات الترفيه، مما يجعلها منصة مالية متكاملة تجمع بين الخدمات المالية والخدمات اليومية في تطبيق واحد. هذه المزايا تساعد على توفير الوقت والجهد للمستخدمين وتمنحهم تجربة رقمية سلسة وأمنة.



كيف اسحب حوالتي؟

افتح فلوسك < حوالات عبر الشبكات < أدخل رقم

الحوالة < اضغط تأكيد



GET IT ON
Google Play

حمل التطبيق



Download on the
App Store

الآن

فلوسك®

FLOOSAK



يشهد القطاع المصرفي اليمني تحولاً متسارعاً خلال السنوات الأخيرة، driven لانتشار المحافظ الإلكترونية، وتنامي أنظمة الدفع الحديثة، وتزايد الحاجة إلى بنية تقنية آمنة وموثوقة تواكب التطورات العالمية. وفي ظل هذا التحول، برزت «شركة ناتكو لتقنية المعلومات» كأحد أهم الركائز التي اعتمدت عليها المؤسسات المالية لتعزيز قدراتها الرقمية وتطوير خدماتها وفق معايير عالية من الكفاءة والجاهزية.

natco

Information Technology

ناتكو .. شريك التحول الرقمي للقطاع المالي والمصرفي اليمني



وبذلك تقدم ناتكو منظومة خدمات متكاملة للمؤسسات المالية باحترافية وموثوقية عالية.

ناتكو .. قيادة استراتيجية تصنع الإنجازات

تمكنت ناتكو من تنفيذ مشاريع تقنية نوعية في مختلف القطاعات بفضل إدارتها المهنية ممثلة بالمهندسة جوهرة طه الأديمي، التي اعتمدت على التخطيط الاستراتيجي في قيادة الشركة وتوجيه عملياتها. وقد أسهمت رؤيتها الإدارية في تطوير بيئة عمل فعّالة قائمة على فريق بياعي وفني محترف استطاع تنفيذ مشاريع كبيرة

في اليمن، وبالأخص القطاع المصرفي. وخلال مسيرتها، تمكنت الشركة من بناء سجل مشرف من المشاريع التي شملت البنوك، المحافظ المالية، شركات الاتصالات، والجهات الحكومية.

ناتكو .. حلول تقنية متكاملة

تقدم ناتكو حلولاً متكاملة تشمل: (تصميم وتشغيل البنية التحتية للشبكات - حلول الطاقة واستمرارية الأعمال - الأمن السيبراني - الطباعة البنكية - الخدمات السحابية - حلول نقاط البيع والدفع الإلكتروني).

ورغم تحديات البيئة التشغيلية، فإن البنوك والمحافظ المالية استطاعت إحراز تقدم ملحوظ في تحديث الأنظمة، مستندة إلى شراكات نوعية مع شركات تقنية متخصصة، كان من أبرزها شركة ناتكو التي لعبت دوراً محورياً في بناء البنية التحتية الرقمية للقطاع المالي، اعتماداً على خبرة واسعة وشراكات عالمية ومشاريع ناجحة أثبتت حضورها القوي في السوق المحلي. ناتكو.. خبرة وطنية وشريك موثوق للقطاع المالي تأسست ناتكو لتقنية المعلومات لتكون شريكاً تقنياً يضيف قيمة حقيقية للقطاعات الحيوية



Digital Banking
Analytics & AI



FINANCIAL HUB



ناتكو ..

شريك استراتيجي للمؤسسات المالية والمحافظ الإلكترونية

م/ جوهرة طه الأديمي
مدير عام شركة ناتكو لتقنية المعلومات

في عالم الأعمال المتسارع اليوم، لم يعد التغيير خياراً، بل ضرورة تفرضها التحولات المتسارعة في قطاع التكنولوجيا، حيث يشهد العالم ثورة متقدمة تقودها تقنيات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي. هذه التحولات لم تعد تقتصر على تحسين الكفاءة التشغيلية، بل أصبحت عاملاً رئيسياً في إعادة تشكيل نماذج الأعمال، ورفع مستوى التنافسية، وخلق فرص جديدة للنمو والابتكار، في بيئة تتطلب مرونة عالية واستجابة سريعة للتغيرات.

وفي هذا السياق، يشهد القطاع المصرفي في اليمن مرحلة تحول رقمي متسارعة تتطلب حلولاً متقدمة وبنية تقنية عالية الاعتمادية. ومن هذا المنطلق، حرصت شركة ناتكو لتقنية المعلومات على أن تكون شريكاً استراتيجياً للمؤسسات المالية والمحافظ الإلكترونية، من خلال تقديم حلول متكاملة تدعم تحديث البنية التحتية ورفع كفاءة الخدمات الرقمية.

وقد ساهمت ناتكو خلال السنوات الماضية في تنفيذ مشاريع تقنية نوعية شملت مراكز البيانات، حلول الأمن السيبراني، أنظمة الطاقة، وحلول الدفع الإلكتروني، مما مكّن المؤسسات المالية من تطوير خدماتها وتحسين جاهزيتها التشغيلية وتعزيز قدرتها على مواكبة متطلبات العصر الرقمي.

وتطلق رؤية ناتكو المستقبلية من التزامها بتعزيز التحول الرقمي في اليمن، حيث تعمل على تبني أحدث التقنيات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، وتمكين البنية التحتية للمؤسسات المالية، وتطوير حلول أكثر ذكاءً في الأمن السيبراني واستمرارية الأعمال.

ونسعى في ناتكو إلى توسيع نطاق خدماتنا لتشمل تقنيات الأتمتة والتحليلات المتقدمة، بما يساهم في دعم الابتكار وتطوير منظومة مالية أكثر كفاءة وأماناً في السنوات القادمة.

ونؤكد مواصلة التزامنا بتقديم حلول موثوقة ومرنة، تُمكن المؤسسات المالية من تقديم خدمات آمنة وقابلة للنمو، وبما يعزز الشمول المالي ويساهم في دعم الاقتصاد الوطني.

nateo Information Technology One place for the most innovative, reliable and efficient globally.



1. تبريد «iCooling».
2. أنظمة UPS عالية الكفاءة (كفاءة تشغيل تصل إلى 97% - تصميم Hot Swap - بطاريات SmartLi).
3. Smart Cooling.
4. (ضبط ذكي للأحمال الحرارية - تقليل الطاقة التشغيلية).
5. Prefabricated DC.
6. (مراكز بيانات جاهزة التركيب - حماية بيئية عالية).
7. iMaster NetEco.
8. (إدارة ومراقبة شاملة للبنية التحتية).

ناتكو دور محوري في تمكين المحافظ المالية
أسهمت ناتكو في تعزيز البنية الرقمية للمحافظ المالية عبر: (تجهيز الشبكات المركزية - بناء الأنظمة السحابية - تشغيل آلاف نقاط البيع - رفع مستوى الأمن السيبراني). مما مكّن المحافظ من تطوير خدماتها وتوسيع انتشارها.

قصص نجاح تبرز بصمة ناتكو

تشمل أبرز إنجازات الشركة: (تطوير شبكات ومراكز بيانات لعدد من البنوك - تعزيز منظومات المحافظ الإلكترونية - دعم إطلاق خدمات دفع إلكتروني جديدة - رفع استمرارية الأنظمة المصرفية الأساسية).
رؤية ناتكو 2030.. نحو قطاع مالي رقمي وأمن.
تركز ناتكو في رؤيتها المستقبلية على: (تعزيز الذكاء الاصطناعي في الأنظمة البنكية - دعم البنوك الرقمية بالكامل - توسيع الخدمات السحابية - رفع جاهزية الأمن السيبراني - تطوير حلول «FinTech» تعزز الشمول المالي).

خاتمة و خلاصة

أثبتت ناتكو أنها ليست مجرد مزود تقني، بل (شريك استراتيجي) في بناء المستقبل الرقمي للقطاع المالي اليمني. ومع توسع خدمات الدفع الإلكتروني وتزايد الاعتماد على أجهزة الصرافات الآلية، تواصل الشركة دورها الحيوي في تمكين المؤسسات المالية من تقديم خدمات مبتكرة وأمنة تدعم الاقتصاد الوطني.

ومعقدة وفق أعلى المعايير التقنية. هذا النهج القيادي رسّخ مكانة «ناتكو» كشريك موثوق للقطاع المالي، وأسهم في تعزيز دورها كفاعل رئيسي في التحول الرقمي داخل اليمن.

ناتكو شراكات عالمية تمنحها قوة الابتكار
ترتكز ناتكو على شبكة واسعة من الشراكات التقنية مع أبرز العلامات العالمية، مما مكّنها من تقديم حلول متقدمة للبنوك والمصارف، تشمل:

HPE - HP Inc - Acer - SHARP - Cisco - NCR - Huawei - Hikvision - Hisense - Riello UPS - Fortinet - VMware - Veeam - Microsoft - Kaspersky - CompuPrint

وتوفر هذه الشراكات لناتكو قدرة تنفيذية قوية لحلول البنية التحتية، الأمن السيبراني، الأنظمة البنكية، وحلول الطباعة والطاقة.

ناتكو ووكالة (NCR) .. تعزيز للبنية المصرفية بأحدث أجهزة الصرافات الآلية (ATM) تُعد وكالة (NCR) التي تعتبر الرائد العالمي الأول في أجهزة الصرافات الآلية أحد أهم شركاء ناتكو في تجهيز البنوك اليمنية. وتنتشر ناتكو أحدث أجهزة سلسلة (NCR SelfServ 80) التي توفر: (خدمات السحب والإيداع وإعادة تدوير النقد - دعم خدمة (Interactive Teller) للتواصل مع موظف البنك عبر الفيديو - جاهزية عالية للعمل في البيئات الحرجة - تقنيات حماية وفق المعايير الدولية).

كما تقدم «ناتكو» للبنوك منظومة خدمات متكاملة تشمل: (التوريد، التركيب، الربط بالشبكات البنكية، الصيانة، التحديث البرمجي، وتطوير واجهات الاستخدام) مما أسهم في توسيع شبكة الصرافات الآلية ورفع جاهزية الخدمة.

حلول هواوي لمراكز البيانات.. بنية تقنية متقدمة تعتمدها ناتكو

تعتمد ناتكو على أحدث حلول Huawei Digital Power، وتشمل:

1. مراكز البيانات الذكية Smart Modular DC (تصميم معياري قابل للتوسع - تكامل الطاقة والتبريد والمراقبة - خوارزميات



سحبكم لتقنية المعلومات و الحلول الرقمية
Sohobcom for Information Technology and Digital Solutions

الحوسبة السحابية وتعزيز أمن المعلومات في القطاع المصرفي

الحماية التقنية لتشمل الامتثال التنظيمي (Regulatory Compliance)، وإدارة المخاطر (Risk Management)، واستقرار المؤسسات، والحفاظ على ثقة العالمية.

لماذا أصبح القطاع المالي هدفاً رئيسياً للهجمات السيبرانية؟

يعد القطاع المالي من أكثر القطاعات حساسية، إذ تعتمد البنوك على أنظمة رقمية معقدة ومتراصة. ولا تقتصر آثار الهجمات السيبرانية على الخسائر المالية المباشرة، بل تمتد إلى تعطيل الخدمات، وفرض غرامات تنظيمية، والإضرار بالسمعة المؤسسية.

ومع توسع الخدمات المصرفية المفتوحة (Open Banking) وانتشار التطبيقات المالية، تزايدت «مساحة الهجوم» (Attack Surface)، ودخلت «مخاطر الطرف الثالث» (Third-Party Risk) كعامل حاسم يدفع المؤسسات نحو الاستثمار في بنى تحتية أكثر مرونة وقابلية للتكيف.

تطور التهديدات السيبرانية في القطاع المالي (قراءة في المؤشرات) تشير التقارير الصادرة عن مؤسسات دولية متخصصة في أمن



م. عزيز عبدالعزيز القواتي*

كيف أصبحت السحابة ركيزة أساسية في استراتيجية الحماية والمرونة الرقمية؟ تشير تقارير الأمن السيبراني (Cybersecurity) العالمية إلى أن القطاع المالي يعد من أكثر القطاعات استهدافاً بالهجمات الرقمية، حيث تتجاوز تكلفة اختراق البيانات (Data Breach) في المؤسسات المالية ملايين الدولارات للحادثة الواحدة. وفي ظل هذا الواقع، لم يعد السؤال بالنسبة لقيادات البنوك: هل ستعرض لهجوم سيبراني؟ بل متى سيحدث، وكيف يمكن ضمان «المرونة التشغيلية» (Operational Resilience) لامتصاص الصدمة والحد من آثارها وتأمين استمرارية الأعمال (Business Continuity).

ومع تسارع التحول الرقمي (Digital Transformation)، أصبحت البيانات المالية واحدة من أكثر الأصول قيمة وحساسية في الاقتصاد العالمي. فالمؤسسات المالية تدير كميات هائلة من المعلومات، وتعتمد بشكل متزايد على تقنيات الحوسبة السحابية (Cloud Computing) والبنية الرقمية لتقديم خدماتها. هذا الاعتماد جعل حماية الأنظمة المصرفية مسألة استراتيجية تتجاوز جدران

المصدر	الرقم	السنة	المؤشر
IBM Security	3.92 مليون دولار	2019	متوسط تكلفة اختراق البيانات عالمياً
IBM-Force Threat Intelligence	٪23	2020	نسبة الهجمات التي تستهدف القطاع المالي
APWG Report	٪27.7	2023	نسبة هجمات التصيد التي تستهدف المؤسسات المالية
IBM Security	6.08 مليون دولار	2024	متوسط تكلفة اختراق البيانات في المؤسسات المالية
Kaspersky Security Report	زيادة ٪32	2024	نمو هجمات البرمجيات الخبيثة المصرفية في الشرق الأوسط
MarketsandMarkets	23.4 مليار دولار	2028	حجم سوق الأمن السيبراني في الشرق الأوسط
MarketsandMarkets	351.92 مليار دولار	2030	حجم سوق الأمن السحابي عالمياً
Allied Market Research	282 مليار دولار	2030	حجم سوق الأمن السيبراني في القطاع المصرفي عالمياً

أبرز التهديدات السيبرانية في القطاع المالي



السحابية، والتي تقوم على التعاون وتبادل المعلومات بين المؤسسة المالية ومزود الخدمة السحابية بهدف تعزيز مستوى الأمن السيبراني. فوفقاً لما يُعرف بـ نموذج المسؤولية المشتركة (Shared Responsibility Model)، يتولى مزود الخدمة السحابية مسؤولية حماية البنية التحتية والمنصات الأساسية، أي ما يُعرف بـ أمن السحابة (Security of the Cloud)، بينما تظل المؤسسة المالية مسؤولة عن حماية البيانات والتطبيقات وإدارة الوصول. وفي هذا الإطار يؤدي مزود الخدمة دور الحامي للبنية التحتية، في حين تعمل المؤسسة كشريك أمني فاعل من خلال تطبيق سياسات أمنية مناسبة مثل إدارة الهوية والوصول (IAM) وتبني ممارسات أمنية متقدمة، الأمر الذي يعزز تكامل الجهود لبناء بيئة سحابية أكثر أماناً.

استمرارية الخدمات والمرونة التشغيلية

في القطاع المصرفي، الانقطاع لدقائق يعني خسائر مالية فادحة واهتزازاً في ثقة العملاء. توفر الحوسبة السحابية بنية تحتية قوية تدعم المرونة من خلال:

- النسخ الاحتياطي اللحظي والأمن جغرافياً (Real-time Backup).
- حلول التعافي من الكوارث كخدمة (DRaaS - Disaster Recovery as a Service).
- توزيع الأحمال والأنظمة عبر «مناطق توافر» متعددة (Availability Zones) لضمان استمرارية الخدمة.

نحو مستقبل مصرفي أكثر أماناً وامثالاً

مع تزايد تعقيد الاقتصاد الرقمي، تتجه المؤسسات العالمية نحو نماذج «السحابة الهجينة» (Hybrid Cloud) التي توازن بين الابتكار السحابي وصرامة الامتثال التنظيمي المالي والاحتفاظ بالبيانات شديدة الحساسية محلياً. ومن المتوقع أن يستمر حجم الاستثمار المصرفي في «أمن السحابة» (Cloud Security) بالنمو عالمياً لتأمين هذه البنية المعقدة.

ختاماً، لم تعد الحوسبة السحابية مجرد خيار لخفض التكاليف التقنية، بل هي أداة استراتيجية لتمكين البنوك والمؤسسات المالية من التكيف مع التهديدات المتطورة. إن نجاح المؤسسات المالية لا يقتصر على الاستثمار في أحدث التقنيات السحابية فحسب، بل يعتمد أساساً على فهم أدوار الحماية، وضمان الامتثال التنظيمي، وتعزيز ثقافة الأمن السيبراني (Cybersecurity Culture) كجزء لا يتجزأ من البيئة التشغيلية للمؤسسة.

*مهندس أمن سيبراني (شركة سحكم)

المعلومات (Information Security) إلى تصاعد ملحوظ في تعقيد وتكلفة التهديدات الرقمية (Digital Threats) التي تواجه القطاع المالي.

تعكس هذه المؤشرات أن التوسع في تبني التقنية يتطلب تحولاً موازياً في الفلسفة الأمنية، للانتقال من مجرد «الدفاع الوقائي» (Preventive Defense) إلى سرعة «الاستجابة للحوادث والتعافي» (Incident Response & Recovery).

الأمن السيبراني في بيئات الأزمات والصراعات

في البيئات التي تشهد أزمات أو صراعات، تتضاعف التحديات أمام المؤسسات المالية. فلا يقتصر التهديد على الهجمات الرقمية بدافع مالي أو سياسي، بل يمتد إلى مخاطر الانقطاع الفيزيائي للخدمات (مثل انقطاع الطاقة أو تضرر البنية التحتية للاتصالات). وبالنسبة للمؤسسات المالية في بيئات كاليمين، يبرز التحدي المزدوج المتمثل في حماية البيانات من الاختراق، وضمان بقاء الخدمات متاحة للعملاء في ظروف استثنائية. وهنا تلعب السحابة دوراً منقذاً من خلال حلول «التعافي السحابي من الكوارث» (Cloud DR - Cloud Disaster Recovery)، التي تضمن استمرارية الأعمال بعيداً عن المخاطر الجغرافية المباشرة، شريطة التنسيق مع الجهات الرقابية لضمان التوافق مع تشريعات حماية البيانات.

من البنية التقليدية إلى السحابة.. تجاوز القيود

لطالما فضلت البنوك مراكز البيانات المحلية (On-Premise Data Centers) استجابة لمتطلبات «توطين البيانات» (Data Residency) والامتثال الرقابي. إلا أن هذا النموذج يواجه اليوم تحديات تشغيلية كبيرة، أبرزها:

- صعوبة وبطء تحديث الأنظمة الأمنية لمواجهة التهديدات اللحظية.
- ارتفاع التكلفة الرأسمالية (CapEx - Capital Expenditure) لتشغيل وصيانة وتأمين مراكز البيانات.
- القيود المفروضة على التوسع التقني السريع (Scalability).

الحوسبة السحابية: طبقة

حماية متقدمة ونموذج مسؤولية جديد

في مواجهة هذه التحديات، توجهت المؤسسات المالية نحو السحابة (Cloud) لتعزيز المرونة التشغيلية. توفر البيئة السحابية تقنيات حماية متقدمة تشمل التشفير المتقدم (Advanced Encryption) وإدارة المفاتيح (Key Management)، بالإضافة إلى حلول مراقبة التهديدات المستمرة. ومن المهم الإشارة إلى مفهوم الشراكة المتكاملة في بيئة الحوسبة

لأن حماية البيانات

جدار الحماية السحابي Cloud Firewall

طبقة حماية تراقب البيانات وتتصدى للتهديدات قبل وصولها
لأنظمة المؤسسة.



الوصول الآمن بثقة صفرية ZTNA

نظام يمنح الوصول للتطبيقات فقط بعد التحقق
المستمر من هوية وصلاحيات المستخدم.

للتواصل عبر الواتساب

783000800



لا تبدأ من حل واحد

تعافي كارثي فوري DRaaS

حل سريع لاستعادة الأنظمة والبيانات بعد الطوارئ لضمان استمرارية العمل.



نسخ احتياطي تلقائي Backup

حفظ نسخ آمنة ومحدثة للبيانات لضمان استرجاعها بسهولة عند الحاجة.



8000800 sohobcom.ye

@sohobcom



الاقتصادية والخدمية والإدارية.. ولم يعد تطوير هذا القطاع مجرد خيار تقني أو ترف تكنولوجي، بل أصبح ضرورة استراتيجية لضمان قدرة الدول على تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز مكانتها في الاقتصاد الرقمي العالمي.

يمثل قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في العصر الحديث أحد أهم ركائز التنمية الشاملة ومحركات النمو الاقتصادي والاجتماعي للدول، حيث أصبح هذا القطاع يشكل البنية الأساسية التي تقوم عليها مختلف الأنشطة



الاتصالات وتقنية المعلومات ركيزة التنمية الشاملة

- رابعاً، دعم التحول الرقمي الحكومي من خلال تطوير منصات الخدمات الرقمية وتكامل الأنظمة الحكومية وتبادل البيانات بين المؤسسات.

- خامساً، الاستثمار في تنمية الكفاءات البشرية الرقمية وبناء قدرات وطنية متخصصة في مجالات الاتصالات والتقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية وتحليل البيانات.

- سادساً، تشجيع الابتكار والاستثمار في الاقتصاد الرقمي من خلال دعم الشركات التقنية الناشئة وتطوير البيئة التشريعية والتنظيمية المحفزة للاستثمار في قطاع التكنولوجيا.

وفي نهاية المطاف، فإن بناء قطاع قوي ومتكامل للاتصالات وتقنية المعلومات لا يتحقق فقط عبر إدخال التقنيات الحديثة، بل يتطلب رؤية استراتيجية طويلة المدى تستند إلى الاستثمار في البنية التحتية، وتطوير القدرات الوطنية، وتعزيز بيئة الابتكار، وبناء منظومة رقمية متكاملة تخدم الدولة والمجتمع. وعندما تتوافر هذه العناصر بشكل متوازن، يصبح القطاع قادراً على أداء دوره الحقيقي كرافعة للتنمية، وكضامن مهم لتعزيز الاستقرار، وداعم رئيسي لقدرة الدولة على مواجهة التحديات المستقبلية في عالم يتجه بشكل متسارع نحو الاقتصاد الرقمي.

* رئيس مكتب إدارة المشاريع (PMO Head) شركة تليمن



م. غادة محمد الأسدي*

- أولاً، تطوير البنية التحتية الوطنية للاتصالات من خلال توسيع شبكات الألياف الضوئية، وتحديث شبكات الاتصالات المتنقلة، وتعزيز الربط الدولي.

- ثانياً، إنشاء مراكز بيانات وطنية متقدمة تدعم استضافة الخدمات الحكومية والبيانات الاستراتيجية داخل البلاد، وتعزز مفهوم السيادة الرقمية.

- ثالثاً، تعزيز منظومات الأمن السيبراني وتطوير قدرات الحماية والاستجابة للحوادث الرقمية، بما يضمن حماية البنية التحتية الرقمية الوطنية.

وتبرز الأهمية الاستراتيجية لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في كونه يشكل العمود الفقري للتحول الرقمي الذي تسعى إليه الحكومات والمؤسسات المختلفة. فالبنية التحتية الرقمية المتقدمة، التي تشمل شبكات الاتصالات الحديثة، ومراكز البيانات، والحوسبة السحابية، وأنظمة تبادل البيانات، تمثل الأساس الذي يمكن من خلاله تطوير الخدمات الحكومية، وتعزيز كفاءة القطاعات الإنتاجية، وتحسين جودة الحياة للمواطنين، كما أن امتلاك بنية تحتية رقمية متطورة يساهم في تسريع الابتكار وتطوير الاقتصاد القائم على المعرفة.

ومن منظور استراتيجي أوسع، فإن تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات يساهم في بناء ما يمكن تسميته بالقوة التقنية للدولة، وهي القدرة الوطنية على امتلاك وتطوير وإدارة التقنيات الرقمية والبنى التحتية المعلوماتية بشكل مستقل وآمن. وتشكل هذه القوة التقنية عاملاً مهماً في تعزيز الأمن الوطني والاستقرار الاقتصادي والسياسي، حيث تتيح للدولة حماية شبكاتها الحيوية، وضمان استمرارية الخدمات الرقمية، وتقليل الاعتماد على الأنظمة والتقنيات الخارجية في المجالات الحساسة.

ولتحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية، تبرز مجموعة من الخطوات الأساسية التي ينبغي العمل عليها على مستوى قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات الوطني، من أهمها:



لم يعد التحول الرقمي في القطاع المصرفي خياراً تطويرياً أو مساراً تجميلاً لتحسين الخدمات، بل أصبح ضرورة استراتيجية لضمان الاستمرارية والتنافسية. فالتطور التكنولوجي المتسارع عالمياً أعاد تشكيل مفهوم العمل المصرفي، وحول البنوك من مؤسسات تقليدية تعتمد على الفروع الورقية إلى كيانات رقمية متكاملة تقدم خدماتها عبر منصات ذكية ومتعددة القنوات.

تقنية المعلومات ودورها في تطوير الأنظمة البنكية ومواكبة التطورات التكنولوجية

- تعزيز أمن المعلومات: من خلال تطوير سياسات الحماية والأنظمة التقنية الداعمة. وتكمن أهمية هذه التجربة في أنها تؤكد أن التحول الرقمي ممكن حتى في بيئات اقتصادية صعبة، متى ما توفرت الرؤية المؤسسية والاستثمار المنهجي في البنية التحتية التقنية.

التحديات الاستراتيجية أمام التحول الرقمي
رغم التقدم الملحوظ، لا يزال القطاع المصرفي اليمني يواجه عدة تحديات، من أبرزها:

- محدودية البنية التحتية للاتصالات.
- الحاجة إلى رفع الوعي الرقمي لدى العملاء.
- ارتفاع تكاليف تحديث الأنظمة.
- المخاطر السيبرانية المتزايدة.

لكن هذه التحديات يمكن تحويلها إلى فرص عبر تبني استراتيجيات تدريبية للتحول الرقمي، والاستثمار في بناء الكفاءات المحلية، وتعزيز الشراكات التقنية.

رؤية مستقبلية

المستقبل المصرفي في اليمن مرتبط بمدى قدرة البنوك على الانتقال من مرحلة «رقمنة الخدمات» إلى مرحلة «التحول الرقمي الشامل»، حيث تصبح البيانات محور اتخاذ القرار، وتُدعم التقنيات الحديثة مثل:

- الذكاء الاصطناعي في تحليل المخاطر.
 - الأتمتة الذكية للعمليات.
 - التحليلات التنبؤية.
 - أنظمة الامتثال الرقمية.
- ولذلك فإن المؤسسات التي تستثمر اليوم في التقنية، تبني في الواقع قدرتها التنافسية للسنوات القادمة.

خاتمة تحريرية

وتبقى الخلاصة أن تقنية المعلومات لم تعد مجرد أداة تشغيلية داخل البنوك، بل أصبحت محركاً استراتيجياً يعيد تعريف نموذج العمل المصرفي بالكامل. وفي اليمن، تمثل مسيرة التحول الرقمي خطوة ضرورية لتعزيز الاستقرار المالي، وتحسين الكفاءة، ودعم التنمية الاقتصادية.

وفي هذا السياق تبرز تجربة (كاك بنك) كمثال عملي على أن الاستثمار في الأنظمة الرقمية ليس ترفاً مؤسسياً، بل ركيزة أساسية لبناء قطاع مصرفي أكثر مرونة واستدامة في بيئة تتسم بالتغير المستمر.

* رئيس قسم الانتشال من الكوارث إدارة تقنية المعلومات



م. سمير أحمد أبو طالب*

تأثيره إلى:

- تحسين الكفاءة التشغيلية : أتمتة العمليات
- تقليل الأخطاء البشرية، وتسريع إنجاز المعاملات، وترفع إنتاجية الموظفين.
- تقليل المخاطر: الأنظمة الرقمية المتقدمة تمكن من مراقبة العمليات لحظياً، واكتشاف الأنشطة المشبوهة، وتعزيز الرقابة الداخلية.
- تعزيز الشمول المالي: الخدمات الرقمية تتيح الوصول إلى العملاء في المناطق التي يصعب فيها فتح فروع مصرفية تقليدية، مما يوسع قاعدة التعاملين مع القطاع المصرفي.
- تحسين تجربة العميل: العمل اليوم يبحث عن السرعة، والسهولة، والمرونة، والمنصات الرقمية توفر خدمات على مدار الساعة، مما يعزز الولاء المؤسسي.

تجربة (كاك بنك) كنموذج للتحول الرقمي

يُعد كاك بنك من المؤسسات المصرفية التي تبنت مسار التطوير التقني ضمن استراتيجيتها المؤسسية، حيث عمل على تحديث بنيته التحتية الرقمية وتوسيع نطاق خدماته الإلكترونية. ويمكن القول أن أبرز ملامح التحول في البنك قد تجسدت من خلال ما يلي :

- الخدمات المصرفية الإلكترونية (كاك أونلاين): تمكن العملاء من إدارة حساباتهم وتنفيذ معاملاتهم عن بُعد.
- المحفظة الرقمية (موبايل موني): توفر حلول دفع وتحويل إلكترونية مرنة، تدعم الأفراد والتجار.
- أنظمة التحويل السريع: تعزز سرعة دوران رأس المال داخل السوق المحلي.

وفي السياق اليمني، ورغم التحديات الاقتصادية والبيئية المعقدة، يبرز التحول الرقمي كأداة حيوية لتعزيز كفاءة القطاع المصرفي، ورفع مستوى الثقة، وتوسيع قاعدة الشمول المالي. وهنا تبرز تقنية المعلومات باعتبارها البنية الأساسية التي يقوم عليها هذا التحول.

تقنية المعلومات كعمود فقري للعمل المصرفي الحديث

تعتمد البنوك الحديثة على أنظمة مصرفية مركزية (Core Banking Systems) تمثل القلب التشغيلي لجميع العمليات، حيث تتيح معالجة المعاملات بشكل فوري، وربط الفروع، وتوفير بيانات آنية لصناع القرار.

ولا يقتصر دور تقنية المعلومات على أتمتة العمليات، بل يتجاوز ذلك إلى:

- إعادة هندسة الإجراءات المصرفية.
- تحسين إدارة المخاطر.
- دعم الامتثال والحوكمة.
- تمكين التحليلات المالية واتخاذ القرار المبني على البيانات.
- كما أن دمج القنوات الرقمية - مثل الإنترنت البنكي وتطبيقات الهاتف المحمول - يخلق نموذجاً مصرفياً أكثر مرونة، يقلل الاعتماد على الفروع التقليدية ويخفض التكاليف التشغيلية على المدى المتوسط والبعيد.

التحول الرقمي في البنوك اليمنية .. بين التحدي والفرصة

شهدت السنوات الأخيرة توجهاً واضحاً لدى البنوك اليمنية نحو الاستثمار في الأنظمة الرقمية، سواء عبر تحديث الأنظمة الأساسية أو إطلاق خدمات إلكترونية جديدة. ويمكن رصد هذا التحول في عدة محاور:

- إطلاق خدمات مصرفية عبر الإنترنت.
 - تطوير تطبيقات مصرفية للهواتف الذكية.
 - تبني المحافظ الإلكترونية.
 - تحديث أنظمة التحويلات المالية.
 - تعزيز منظومات الأمن السيبراني.
- ورغم التحديات المرتبطة بالبنية التحتية والاتصال بالإنترنت، فإن هذا التحول يمثل فرصة لإعادة هيكلة القطاع المصرفي ليكون أكثر مرونة وأقل اعتماداً على النمط التشغيلي التقليدي.

الأثر الاقتصادي لتقنية المعلومات على الأداء المصرفي

توظيف تقنية المعلومات في القطاع المصرفي لا ينعكس فقط على تحسين الخدمات، بل يمتد

خسائر الجرائم السيبرانية عالمياً تتجاوز مجموع الناتج المحلي لعدد من الدول



أشارت تقديرات شركة «ميونخ ري» الألمانية لإعادة التأمين إلى أن حجم الأضرار الناجم عن الجرائم السيبرانية قد يصل إلى 14 تريليون دولار بحلول عام 2028.

وقالت «ميونخ ري» إن قيمة هذه الأضرار تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي لكل من ألمانيا واليابان والهند مجتمعة، مشيرة إلى أن هذه الهجمات المتزايدة في تواترها وتعقيدها تشكل عبئاً ثقيلاً على كافة المجتمعات والاقتصادات. وبحسب تصريحات شركة إعادة التأمين، فإن عدد الهجمات العلنة في مجال «برامج الفدية»، وهي هجمات يتم فيها احتجاز أجهزة حواسيب أو أنظمة كرهينة لابتزاز مبالغ مالية ارتفع في العام الماضي بنسبة تقارب 50%، وما زالت هذه الهجمات مستمرة دون تراجع في عام 2026.

وأوضحت «ميونخ ري» في تحليل حديث أن «الجريمة السيبرانية تتطور لتصبح صناعة فائقة التنظيم وقائمة على تقديم الخدمات».

وقالت الشركة إن هذا الأمر جعل الجريمة السيبرانية جذابة بشكل متزايد بالنسبة لواثنيين جدد إلى السوق، نظراً لأن الدخل في هذا المجال بات يتطلب مهارات ورأس مال أقل من ذي قبل.

وعلاوة على ذلك، قام المهاجمون بتطوير أدواتهم تقنياً؛ إذ تشير «ميونخ ري» إلى أن «استخدام التزييف العميق، ومحاكاة الأصوات، والهويات الاصطناعية - التي تدمج بيانات مستخدمين حقيقية مع معلومات مزيفة - بات أمراً أكثر شيوعاً لتجاوز تدابير الحماية التقليدية». وأشار إلى أن هذه الهجمات تطال تقريباً جميع القطاعات، إلا أن الحكومات وشركات الصناعة والتكنولوجيا تظل الأهداف الأكثر عرضة لهذه الاختراقات بشكل متكرر.

وأفادت الشركة أن عمليات «برمجيات الفدية» تعتبر مربحة للغاية للمهاجمين، حيث تقدم عصابات الإجرام السيبراني اشتراكات تتضمن وحدات لغسل الأموال المشفر، والتسويق، وسرقة المعلومات، وصولاً إلى خدمات مثل «دعم العملاء» للضحايا. وأضافت أنه رغم تفكيك بعض الشبكات الكبيرة، فإن هناك مجموعات أصغر وأصعب في التتبع أعادت تنظيم صفوفها، مما أدى إلى زيادة عدد الحوادث وتقلها.

الصين والدول العربية تعزز التعاون لدفع التحول الرقمي وتقاسم فرص الاقتصاد



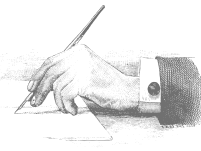
مع تسارع تطور التقنيات الرقمية بوتيرة غير مسبوقة وإعادة تشكيلها لهيكل الاقتصاد العالمي، يتجه التعاون بين الصين والدول العربية إلى التوسع من مجالاته التقليدية مثل الطاقة والبنية التحتية نحو قطاعات الاقتصاد الرقمي ذات القيمة المضافة العالية.

ومن التوافق الاستراتيجي على مستوى الحكومات إلى الانتشار المتزايد لتطبيقات التقنيات الجديدة مثل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي على مستوى الشركات، تتكشف لوحة رائعة من التعاون الصيني-العربي لدفع التحول الرقمي.

وذكر تقرير عمل الحكومة الصينية لعام 2026 أن الصين ستعمل على تطوير وتوسيع مبادرتها «الذكاء الاصطناعي بلاس» وتعزيز تطبيق أسرع للجيل الجديد من المنتجات النهائية الذكية ووكلاء الذكاء الاصطناعي وتشجيع التطبيق التجاري واسع النطاق للذكاء الاصطناعي في القطاعات والمجالات الرئيسية، وسلطت الخطوط العريضة للخطة الخمسية الـ15 (2026-2030) الضوء على دفع بناء «الصين الرقمية» لرفع القيمة المضافة للصناعات الأساسية للاقتصاد الرقمي إلى 12.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة.

ويرى محللون أن التوافق الكبير في المسارات التنموية يوفر أساساً استراتيجياً متيناً للتعاون الرقمي بين الصين والدول العربية، وفي إطار البناء المشترك لـ«الحزام والطريق»، طرحت الصين بناء «طريق الحرير الرقمي» بهدف تعزيز الترابط والتواصل في البنية التحتية للمعلومات والاتصالات وتعميق التعاون في الاقتصاد الرقمي، وهو ما يتماشى مع مساعي الدول العربية لتنويع اقتصادها وتسريع تحولها الرقمي.

وفي نفس الوقت، وضعت العديد من الدول العربية التحول الرقمي في صميم استراتيجياتها التنموية الوطنية لتحقيق التنوع الاقتصادي، مثل «رؤية السعودية 2030» و«رؤية قطر الوطنية 2030» و«مئوية الإمارات 2071»، والتي تركز جميعها على تعزيز جهود وسياسات تنمية الاقتصاد الرقمي وتطوير المدن الذكية وبناء البنية التحتية للمعلومات والاتصالات، باعتباره المسار الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة في عصر ما بعد النفط، وفقاً لمقالة نشرت في مجلة «الشؤون العالمية».



66 هناك العديد من تطبيقات المحافظ الإلكترونية التي قدمت خدماتها ومنتجاتها في السوق، وأصبحت نسبة استخدام تلك التطبيقات من قبل المواطنين متفاوتة بشكل كبير جداً. في هذا المقال، سنتحدث عن الأسباب التي تجعل المستخدمين يفضلون استخدام محفظة إلكترونية عن أخرى.

الأسباب التي تجعلك تفضل استخدام خدمات محفظة إلكترونية عن محفظة إلكترونية أخرى



8. تقديم خدمات جديدة
اهتمام شركة المحفظة بتقديم خدمات جديدة في تطبيقها يجعلني أقدم على مقارنة خدمات هذه المحفظة عن الخدمات الأخرى. على سبيل المثال، إذا كانت المحفظة توفر دعماً فنياً على مدار الساعة، فإن ذلك يجعلني أستخدمها بشكل أكثر تكراراً.

7. مركز خدمة العملاء
توفير شركة المحفظة مركزاً لخدمة العملاء حسابات عملاء في بنوك، على سبيل المثال، إذا كانت المحفظة مرتبطة مع Wenet، فإن ذلك يجعلني أستخدمها للتحويلات المالية بشكل أكثر تكراراً.

6. الارتباط مع المقسم الوطني (Wenet)
الارتباط مع المقسم الوطني (Wenet) يجعلني أقدم على التحويل من حسابي في المحفظة إلى حسابات عملاء في محافظ إلكترونية أخرى أو

* ممارس رقمي معتمد



معين أحمد العراسي*

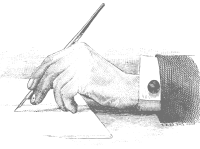
1. الانتشار الجغرافي
أهم الأسباب التي تجعلني أفضل استخدام محفظة عن أخرى هو الانتشار الجغرافي للمحفظة عبر نقاط البيع. فما هي قيمة المحفظة وخدماتها وأنا لا أجد لتلك المحفظة انتشاراً كبيراً، خاصة في نقاط البيع؟ على سبيل المثال، إذا كانت المحفظة متوفرة في معظم المراكز التجارية والمولات، فإن ذلك يجعلها أكثر استخداماً من قبل المواطنين.

2. واجهة المستخدم وتجربة العميل (UI/UX)
واجهة التطبيق ركزت على احتياج المستخدم ووفرت للعميل تجربة مريحة. هذا المعيار المهم يجعلني مهتماً بشكل أكبر باستخدام محفظة عن محفظة أخرى. على سبيل المثال، إذا كانت واجهة التطبيق بسيطة وسهلة الاستخدام، فإن ذلك يجعلني أستخدمها بشكل أكثر تكراراً.

3. الأمان وحماية البيانات
الأمان وحماية البيانات الخاصة بي كمستخدم من أهم المعايير التي تجعلني أفضل خدمات محفظة عن أخرى. يجعلني هذا المعيار كمستخدم أشعر بالأمان عندما أدخل على حسابي في تطبيق المحفظة. على سبيل المثال، إذا كانت المحفظة تستخدم تقنيات الأمان المتقدمة مثل التشفير والتوثيق البيومتري، فإن ذلك يجعلني أكثر ثقة في استخدامها.

4. استمرارية الخدمات
استمرارية خدمات المحفظة الإلكترونية في جميع الأوقات بدون توقف يضمن لي كمستخدم الحصول على خدمات المحفظة في جميع الأوقات بعيداً عن توقف التطبيق. على سبيل المثال، إذا كانت المحفظة توفر خدماتها 24/7، فإن ذلك يجعلني أستخدمها بشكل أكثر تكراراً.

5. توفر وكلاء للإيداع والسحب
قدرتي كمستخدم على توفر وكلاء يتيحون لي عمليات الإيداع والسحب التقدي من وإلى حسابي في المحفظة يجعلني واثقاً من توفر نقاط خدمة كافية لتلك المحفظة. على سبيل المثال، إذا كانت المحفظة توفر وكلاء في معظم المناطق، فإن ذلك يجعلني أستخدمها بشكل أكثر تكراراً.



مقدمي الخدمة، وتحقيق أعلى مستويات الجودة للخدمة المقدمة؛ لذلك ينبغي أن تسعى البنوك والمصارف الإسلامية والتقليدية إلى تطبيق مفهوم التسويق الداخلي؛ إذ يعد الوسيلة التي يجري من خلالها إرضاء الموظفين داخل البنك من جهة، والعملاء الخارجيين من جهة أخرى عبر تقديم خدمات مصرفية مثالية.

بات على المؤسسات المصرفية الاهتمام بالموارد البشرية، وأن تعرف طبيعة منتجاتها المقدمة للعملاء، والعمل على مواكبة توقعاتهم؛ كون ذلك أساساً مهماً بقاء تلك المؤسسات واستمرارها، حيث تبرز أهمية السياسات أو الممارسات التي يجب أن تتبناها هذه المؤسسات في التسويق الداخلي، من خلال الدور الفاعل في تعزيز مهارات الموظفين

العلاقة بين التسويق الداخلي وتحسين جودة الخدمات المصرفية

المعرفة المطلوبة والقدرة على التعرف على المشكلات وحلها وضمان منتجات عالية الجودة. ولذلك يُشير تدريب الموظفين إلى مدى انضباطهم لزيادة قدراتهم على تقديم خدمة مصرفية جيدة وفهم العملاء؛ إذ يبدو واضحاً من خلال لقاءات تقديم الخدمة المصرفية للعميل، كما أن عدم الاهتمام بتدريب الموظفين بعناية يؤثر في جودة الخدمة، ومن الحكمة أن تركز البنوك التجارية اليمنية على تدريب الموظفين في ضوء سعيها إلى تحقيق هدف تلبية الاحتياجات المتنوعة للعملاء.

تحفيز الموظفين وعلاقته بتحسين جودة الخدمات

تسمى منظمات ومؤسسات الأعمال إلى التوفيق بين أهدافها وأهداف الموظفين فيها من خلال نظام التحفيز، كمنصر فعال من عناصر التسويق الداخلي من أجل كسب ثقة الموظفين وتشجيعهم على أن الطاقة الإضافية التي يستثمرونها طواعية ستعكس على سياق تقديم الخدمة. وبشكل أكثر تحديداً، إذا كانت مقاييس النتائج الرئيسية للمؤسسة هي رضا العملاء وولاؤهم، فمن المتوقع أن يؤدي تحفيز الموظفين إلى توفير خدمة ممتازة للعملاء.

الاتصال الداخلي وعلاقته بتحسين جودة الخدمات

بينت بعض الدراسات أن الاتصالات الداخلية ترتبط مع أهداف وغايات مؤسسات الأعمال بالمعلومات التي تقدمها بصورة أساسية لموظفيها، وتوفير الاتصالات الخارجية مع العملاء لتعزيز فاعلية جودة الخدمة المقدمة، وعادة ما ينبغي تقديم معلومات جديدة عن المؤسسة للعملاء والمجتمع من خلال الإعلانات، ويقترح التسويق الداخلي في البداية أن تكشف المؤسسات عن هذه المعلومات الجديدة للموظفين ثم إلى العملاء.

كما أن للمعلومات التسويقية علاقتها ودورها أيضاً في تحسين جودة الخدمات وقد توصلت عدد من الدراسات إلى أن هناك علاقة وأثراً بين إتاحة المعلومات التسويقية للموظفين وجودة الخدمة في مختلف القطاعات ومؤسسات الأعمال.

*نائب المدير العام للعمليات المصرفية البنك اليمني للإئتمان والتعمير



محمد محمد صالح العيطي*

وجودة الخدمة.

وأشار الباحثون إلى أن تمكين الموظفين من اتخاذ القرارات عند التفاعل مع العملاء يعد جزءاً من أنشطة التسويق الداخلي التي تستخدمها العديد من المؤسسات، ولذلك يكون الموظفون المخولون بالرضا عن عملهم أكثر حماسة لخدمة الزبائن بشكل جيد.

تدريب الموظفين وعلاقته بتحسين جودة الخدمات

تساعد الدورات التدريبية والتعليمية الموظفين على فهم أهمية السعي لتحقيق معايير الخدمة الداخلية في تفاعلاتهم الداخلية كشرط أساسي لتحقيق خدمة العملاء عالية الجودة، إذ إن الهدف الشامل هو تطوير عقلية خدمة قوية تنتشر في المؤسسة بأكملها، كما يوفر التدريب لأعضاء المؤسسة القيم والثقافة المطلوبة من قبل مؤسسة الأعمال، ويبلغ التزامها تجاه التطوير المهني لعملائها الداخليين، ولتنفيذ برامج التدريب بنجاح، ينبغي أن تكون العملية مستمرة ومدعومة بشكل جيد، وينبغي أن يؤكد زملاء العمل أهمية البرنامج التدريبي لدعم العمال الجدد.

وتُشدد جميع خطط وسياسات وخصائص ممارسات التسويق الداخلية تقريباً على أهمية التدريب لا سيما تدريب موظفي الخطوط الأمامية (خدمة العملاء) الذين يحتاجون إلى

ويُقَدِّمُ التسويق الداخلي كعلاج لمشكلة جودة الخدمة من خلال تزويد الموظف بالدوافع المطلوبة ومستوى الرضا المطلوب، والفكرة الكاملة لهذا المفهوم هي تطبيق نهج التسويق الخارجي تجاه الداخل.

ولذلك يقود التسويق الداخلي إلى اتخاذ الموظفين المواقف الإيجابية تجاه مهامهم، وهذا يشمل الرضا الوظيفي، كما يؤثر التسويق الداخلي إيجابياً على تقديم الخدمات بحيث يساهم في تقديم خدمات عالية الجودة لعملائهم.

وقد بينت كثير من الدراسات أهمية التسويق الداخلي وأثره في تحسين جودة تقديم الخدمات في مختلف القطاعات، ونظراً للخصائص التي تتميز بها الخدمات المصرفية، فقد أصبح من الصعب جذب العملاء وإقناعهم من خلال اتباع أساليب التسويق التقليدية؛ لذلك ظهرت أساليب تسويقية تعتمد على الموارد البشرية، مثل: التسويق الداخلي، انطلاقاً من حقيقة أن العاملين في المؤسسات المقدمة للخدمة هم الجزء الأساسي للموس من الخدمة وأن تطويرهم والاهتمام بهم يساهم في رفع مستويات الأداء لديهم بما يساهم في تحقيق رضا العملاء عن جودة الخدمة المقدمة.

كما أن الانسجام الداخلي بين أفراد المؤسسة يكون واضحاً في المؤسسات الخدمية؛ حيث إن هناك تداخلاً وثيقاً بين مقدم الخدمة والعميل في هذه المؤسسات، ولذلك يهدف التسويق الداخلي إلى ضمان أن يقدم العاملون أفضل ما عندهم من خدمات عند تعاملهم مع مختلف العملاء.

ويرى بعض الباحثين المختصين بهذا المجال أن الشركات لا تعمل فقط على بيع المنتجات إلى العملاء الخارجيين؛ لأن جودة الخدمة تتأثر بطريقة تفاعل وتعامل الموظفين مع العملاء.

التمكين وعلاقته بتحسين جودة الخدمات

يُعد إدراج متغير التمكين أمراً ضرورياً لتفعيل مفهوم التسويق، ولذا ينبغي تمكين موظفي الخطوط الأمامية، أي منحهم درجة من حرية التصرف خلال أداء مهمة الخدمة لكي يكون الموظف سريع الاستجابة لاحتياجات الزبائن ويكون قادراً على القيام باستعادة الخدمة، ولذلك يؤثر التمكين في رضا العملاء

جمعية البنوك اليمنية

مع عنك عناء البحث
عن بيئة هوائية
لتدريب كوادرك



نؤهلك مواردك البشرية

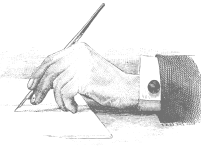
قاعة تدريب:

- تتكون من صالة مكيعة الهواء وتستوعب من ٤٠ إلى ٧٠ شخصاً، مجهزة بكافة الوسائل وصالة للكوي في بريك وصالة للاستقبال مع المرافق الأخرى.
- إقامة دورات تدريبية في مختلف المجالات المصرفية والمالية والإدارية، أو أية دورات أخرى متخصصة تطلبها الجهات المهتمة.
- تأجير القاعة لمن يرغب من المصارف والمؤسسات الأخرى لإقامة الدورات الخاصة بها.

للإستفسار يرجى الاتصال بإدارة جمعية البنوك اليمنية

هاتف: ٠١-٥٧٠٠٨٨/٩ فاكس ٠١-٢٤٢٣٠٥

www.yemen-yba.com



66 يتأثر النشاط المصرفي بالأوضاع الاقتصادية السائدة من رواج وتضخم وكساد وركود تضخمي، فالودائع - التي هي أهم مصدر من مصادر الأموال في الجهاز المصرفي - تنمو في أحوال الرواج، وتكون أكثر استقراراً، وفي أحوال الكساد تتسم بالتراجع وعدم الاستقرار، مما يؤثر على عمليتي الائتمان والتمويل، وهما من أهم عمليات الاستخدام للأموال في الجهاز المصرفي.

البنوك ومستقبلها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

عرض النقود ثابتاً، فتظهر بوادر التضخم، مما يعني انخفاض الدخل الحقيقية ومن ثم انخفاض الطلب الفعال، فسللة النتائج المترتبة على ذلك إلى أن يصل الوضع الاقتصادي إلى مرحلة الكساد على النحو المشار إليه عند شرح الأثر الأول.

وإذا أضفنا إلى هذا ما تقدمه البنوك التجارية لعملائها من تسهيلات ما يُعرف بالجارى مدين وأثر ذلك على الوضع الاقتصادي من تضخم وركود؛ ندرک مدى خطورة الفائدة المصرفية على المجتمع؛ إذ إن منح تسهيلات الجاري مدين يعمل على السحب بشيكات لمستفيدين آخرين يقومون في الغالب بإيداع تلك الأموال في حساباتهم في البنوك الأخرى، مما يتيح لها زيادة في القدرة الائتمانية لديها، وما يؤديه ذلك مباشرة من زيادة عرض النقود (Money supply)، فتظهر بوادر التضخم، ثم سلسلة المشكلات الاقتصادية إلى أن يصل الوضع الاقتصادي إلى قاع الكساد.

وغني عن القول إن البنوك التجارية تجهم أو تخفض من منح الائتمان لعملائها في أوقات الكساد خشية عدم تمكنهم من السداد، مما يزيد الكساد حدة.

والنتيجة: أن المجتمع سيظل دائراً في حلقة مفرغة من الاختلالات الاقتصادية؛ تضخم، كساد، ركود تضخمي وهكذا، وهو ما يُعرف بظاهرة الدورات الاقتصادية أو الأزمات الدورية في الاقتصاد.

أما كيف تستطيع الدول الرأسمالية الخروج من هذه الدائرة، والانطلاق من الكساد إلى الرواج الاقتصادي، فهو أمرٌ لم يعد خافياً على أحد، خاصة عندما ثبت عجز الأدوات النقدية والمالية عن القيام بالمهمة منفرده.

دور البنوك الإسلامية والتجارية في معالجة الاختلالات الاقتصادية:

أ - معالجة الأزمات الاقتصادية:

بالإضافة إلى دور البنوك الإسلامية في تجميع المدخرات وضخها للاقتصاد الوطني على شكل استثمارات محلية، وإسهامها في تمويل التجارة الدولية، فإن استثمار الأموال بالصيغ الإسلامية يعني إيجاد مشروعات إنتاجية حقيقية تعمل على دوران الأموال (أو تداول الأموال)، هذا الدوران يُمثل الدم المتدفق المتجدد في قلب الاقتصاد والمجتمع؛ إذ به يُشغل العمال، فتتولد الدخل، فيزيد الطلب الفعال على السلع والخدمات، ومن ثمّ تزيد معدلات الادخار فالاستثمار، وتدور عجلة التنمية الاقتصادية.

ب - التنمية الاقتصادية:

وعلى الصعيد الاقتصادي، تُورد الحقائق التالية التي تنجم عن التمويل بالصيغ الإسلامية:

1. البنوك الإسلامية لا تعمل على (توليد النقود «أو» توليد الائتمان) ابتداءً، ومن ثمّ فإنها لا تسهم في صنع التضخم أو زيادة حدته.

2. في أوقات الكساد يبدو أن الحل الأمثل لتحريك عجلة الاقتصاد هو التمويل الذي ينتجه البديل الإسلامي، بالصيغ المختلفة، وأهمها المضاربة والمشاركة؛ لما يحققه هذا الأسلوب من نجاح أكبر في تأسيس وإدارة المشروعات لسببين: يتمثل أحدهما في حرص البنوك الإسلامية على دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع قبل الدخول فيه، مشاركة أو



نبيل علي العابد*

القائمة على سعر الفائدة؟

ب - سوء توزيع الدخل والثروة:

كثيراً ما تجهم البنوك عن تمويل صغار المستثمرين والحرفيين بسبب ضعف الضمانات وعدم وجود أملاك أخرى. ولا نشك في أن البنوك الربوية تقدم قروضاً لأفراد الطبقة المتوسطة أو حتى الفقيرة؛ ولكنها قروض استهلاكية، غالباً ما يكون لها آثار عكسية على نمو الاقتصاد الوطني واستقراره. وهكذا يعمل الاتجاه العام لسياسة منح الائتمان في البنوك التقليدية على زيادة اختلاف توزيع الثروة، بحيث يزداد الفنى غنىً ويزداد الفقير فقراً.

ج - ظهور الأزمات الاقتصادية الدورية:

يترتب على المنح المتمثل في الفائدة على رأس المال أضرار خطيرة، يعمل أحدهما على رفع تكاليف السلع المنتجة، أو الخدمات المقدمة، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الفعال (كما يسميه الاقتصادي الإنجليزي اللورد كينز)، وهذا يدعو رجال الأعمال الذين انخفضت مبيعاتهم - ومن ثمّ أرباحهم - إلى تخفيض مستويات أعمالهم وإنتاجهم، فتظهر البطالة التي تؤدي بدورها إلى خفض معدل الاستهلاك (وما ينتجه ذلك من حدة انخفاض الطلب الفعال مرة أخرى)، وكذلك تعطيل جانب من أدوات الإنتاج، وإلى خفض معدل الادخار (وما ينتجه ذلك من خفض الاستثمار مرة أخرى) وهذا هو الكساد.

أما الأثر الثاني فيتمثل في ما يحدثه سعر الفائدة من إغراء المدخرين بتفضيل الإيداع على الاستثمار، مما يؤدي إلى نقص المشروعات الإنتاجية، ومن ثمّ انخفاض المعروض من السلع والخدمات، مع بقاء

ومن متطلبات الاقتصاد السليم وجود حركة استثمارية ناشطة، وهذه لا تتحقق إلا باتجاهٍ متنامٍ حركة الادخار، التي بدورها لا يُصور أن تقوم دون جهاز مصرفي سليم قادر على حشد المدخرات الوطنية، وتوجيهها نحو الاستثمارات الجديدة، وبذلك يتأثر الاقتصاد مباشرة بالأوضاع المصرفية.

وانطلاقاً من هذه الحقائق، فإن البنوك المركزية (وهي صاحبة القول الفصل في وضع وتنفيذ السياسات النقدية والمصرفية) حيث تستخدم ما يسمى الأدوات النقدية لمعالجة المشكلات التي تعترى اقتصاديات الدول من حين لآخر، في حركة تصحيحية دائبة بهدف كبح جماح التضخم، أو تنشيط حركة النمو الاقتصادي.

• أهم أدوات السياسة النقدية: (أسعار الفائدة، أسعار الخصم وإعادة الخصم - قبل صدور القانون رقم 4 لسنة 2023م - أدوات الدين العام، الاحتياطي النقدي، نسبة السيولة العامة، وسقوف الائتمان، ... إلخ)، وهي تختلف عن أدوات السياسة المالية التي تستخدمها السلطات المالية للهدف نفسه، مثل السياسة الضريبية والإنفاق العام وعمليات الاستثمار المباشر.

ولما كان من الطبيعي أن تختلف العلاقة بين الاقتصاد والنشاط المصرفي باختلاف النظم المصرفية والاقتصادية السائدة، فسوف نعمل على تبيان اختلاف العلاقة المشار إليها من نظام لآخر، خاصة بعد صدور تعميم البنك المركزي اليمني رقم 11 بتاريخ 30 / 3 / 2023م بالعمل بالقانون رقم 4 لسنة 2023م الخاص بمنع التعاملات الربوية، سواء بنوك تجارية أو إسلامية.

الدور الاقتصادي للعمل المصرفي والآثار الاقتصادية السلبية للفائدة المصرفية:

أ - الإخلال بالمبادئ الاقتصادية:

لجوء أصحاب الأموال إلى تقديم أموالهم إلى من هو مستعد لدفع الفائدة، بغض النظر عن جدوى المشروعات الاقتصادية التي من أجلها يتم الحصول على الأموال يعمل على تبيد الموارد الاقتصادية، أو - كما تقول النظريات الاقتصادية - لا يحقق مبدأ تخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية وهو الهدف الذي يسعى علم الاقتصاد أساساً لتحقيقه، فلو تمّ التمويل على أساس المشاركة أو المضاربة لفكر صاحب رأس المال مرتين في مدى جدوى المشروع الذي من أجله يقدم أمواله.

ولا تقتصر هذه الظاهرة على الاقتصاد المحلي، وإنما تتعداه إلى الاقتصاد الدولي. ولعلنا نلاحظ من الواقع كيف غرقت الدول الفقيرة في الديون، دون أي مردود اقتصادي.

والأمثلة على ذلك كثيرة، لعل أشهرها اقتراض دولة إفريقيا الوسطى لتمويل حفل تتويج امبراطورها المشهور (بوكاسا)، واقتراض العديد من الدول لإنشاء مشروعات كان الغرض من إنشائها تحقيق أهداف إعلامية تخدم الأحزاب الحاكمة، أو الأفراد الحاكمين.

والأسوأ من ذلك أن هذه الدول لا يمكنها الآن كسر حلقة الاستدانة، فهي لا تزال تقترض، لا لبناء مشروعات التنمية، وإنما تقترض لخدمة ديونها فحسب. فأى تخصيص للموارد تحقق من القروض

للنشاط المصرفي

صلة وثيقة بالأوضاع

الاقتصادية، وكل منهما

يؤثر ويتأثر بالآخر بصورة

قوية ومباشرة

مضاربة، ويتمثل الآخر في عدم تخوف المستثمرين من مطالبه المولدين وسريان الفائدة المصرفية على تمويلاتهم، سواء نجحت المشروعات أم فشلت.

3. إن البنك الإسلامي لا يقدم تمويله لجرد قدرة الممول - سواء كان مؤسسة أم فرداً - على التسديد فحسب؛ وإنما ينظر في جدوى المشروع، مما يعمل على تزواج وتكافل عناصر الإنتاج الأربعة: (الموارد الطبيعية، رأس المال، العمل، التنظيم)؛ وذلك بتدعيمه لعنصر رأس المال (بالمشاركة أو المضاربة) للعناصر الثلاثة الأخرى، مما يتحقق معه مبدأ ((التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية)).

وتبرز أهمية الإشارة هنا إن هناك فرقاً بين نجاح المشروع لمصلحة العميل، وجدوى المشروع للمجتمع. فأى جدوى يجنبها المجتمع من مقترض يوظف الأموال في المقامرة في البورصات أو الأسواق المالية وأي تحريك لعجلة الإنتاج وتوليد الدخل يتحقق في إقراض أصحاب البذخ والترفع والرحلات لجرد أمل البنك في استعادة قروضه مضافاً إليها الفائدة المقررة.

ولذلك فإن التخصيص الأمثل لا يتأتى إلا بسيادة مبدأ المشاركة في الغنم والغرم (الربح والخسارة) في المشروعات الإنتاجية، حيث تلتقي مصالح الجميع في إنجاح المشروعات.

4. السعي نحو العدالة في توزيع الدخل والثروة لا يمكن أن ينجح إلا بسيادة مفاهيم الاقتصاد الذي يسعى لضبط عدالة القيمة، وإلا بإسهام البنوك الإسلامية أو التجارية في اليمن في توجيه الأموال لتأسيس مشروعات إنتاجية حقيقية، يستفيد منها المستثمرون والمستهلكون وأصحاب رؤوس الأموال والأيدي العاملة على حد سواء، الأمر الذي يعمل على إعادة توزيع الدخل والثروة بما يحقق مزيداً من عدالة التوزيع.

ج - الدور الاجتماعي للعمل المصرفي بالصيغ الإسلامية:

1. أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

أ - البعد الاقتصادي: يقصد به تمويل القطاعات الإنتاجية ذات النفع الاجتماعي، التي تعمل على توظيف الأموال المتاحة لديها في قطاعات مهمة كالتموين والإسكان والنقل والمياه والصحة والتعليم والطاقة والتعدين والتكنولوجيا والبنية التحتية.

إضافة إلى نجاح البنوك الإسلامية في استقطاب مدخرات كثيرة كانت مكتنزة نظراً لإحجام أصحابها عن إيداعها في البنوك التقليدية؛ لأسباب تتصل بالأمور الشرعية.

ويظهر نجاح البنوك الإسلامية والتجارية حالياً هنا من زاويتين:

- تتمثل الأولى في انتشار هذه الأموال من جمود الاكتناز، حيث لا يستفيد المجتمع من اكتنازها، ثم ضخها في جدول التكوين الرأسمالي الذي هو من أهم محددات الاستثمار في الاقتصاد الوطني.

- وتتمثل الأخرى في توظيف هذه الأموال من قِبَل البنك لتحقيق مصلحة الطرفين.

ب - البعد التنموي: يقصد به مدى إسهام البنوك الإسلامية في الخطط العامة للتنمية (الاقتصادية منها والاجتماعية)، وذلك بالعمل على:

• توفير حاجات المجتمع وفق سلم الأولويات كما حددها فقهاء الشريعة الإسلامية القدامى منهم والمحدثين، وهي:

- الضروريات: السلع والخدمات التي لا تقوم الحياة من دونها.

• الحاجيات: السلع والخدمات التي تشق الحياة من دونها.

• التحسينات: السلع والخدمات التي تجمل بها الحياة وتنهأ.

بحيث لا يجوز الشروع بالثانية قبل الأولى، ولا يجوز الشروع بالثالثة قبل الثانية.

• الإسهام الفعال في الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين أداء ميزان المدفوعات.

• تحقيق الأمن الغذائي.

• كبح جماح التضخم عن طريق تمويل القطاعات الإنتاجية التي تزيد من عرض السلع والخدمات لتتوازن مع عرض النقود، ومن ثمّ الحيلولة دون ارتفاع الأسعار، وظهور بؤادر التضخم.

• ابتكار منتجات مصرفية وتمويلية جديدة. وما يتطلبه ذلك من زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير.

• تقديم الخدمات المصرفية بالصيغ الإسلامية لمختلف المناطق.

ج - الجوانب التكافلية: يُقصد بها التفاعل الإيجابي للبنك مع الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي والإنساني، بمعزل عن هدف تحقيق الربح، ومن أمثلة هذه الجوانب:

- القروض الحسنة، الإسهام في البرامج الاجتماعية والتطوعية، تدريب طلاب الجامعات، تمويل المهنيين والحرفيين، البحث العلمي والتدريب المهني.

نتائج الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية:

أولاً: الإسهام في إعادة توزيع الثروة: تعني عدالة توزيع الدخل في الإسلام حصول الفرد على نصيب عادلٍ من الدخل القومي يتناسب مع جهده أولاً، ومع حاجته ثانياً، ومع مستوى الدخل القومي ثالثاً، فإذا لم تتحقق العدالة للفرد على هذا النحو تلقائياً، ويجب على الدول تحقيق ذلك عن طريق (إعادة التوزيع).

تعمل عدالة التوزيع بهذا المفهوم تلقائياً على تحقيق أحد الهدفين النهائيين للنظام الاقتصادي الحقيقي، وهو التوازن الاقتصادي (الهدف الآخر هو الضمان الاجتماعي)، وإن وفرة الإنتاج مع سوء التوزيع هو احتكار لا يقهره الإسلام، كما أن عدالة التوزيع من دون وفرة الإنتاج هو توزيع للفقر يرفضه الإسلام.

ولا بأس في أن نكرر القول بأن السعي نحو عدالة القيمة والعدالة في توزيع الثروة لا يمكن أن ينجح إلا بسيادة هذه المفاهيم، وبإسهام البنوك في توجيه الأموال لتأسيس مشروعات إنتاجية يستفيد منها المستثمرون والمستهلكون وأصحاب رؤوس الأموال والأيدي العاملة على حد سواء، الأمر الذي يعمل على إعادة توزيع الدخل والثروة بما يحقق مزيداً من العدالة، ومن ثمّ اشاعة الاستقرار في ربوع الاقتصاد الوطني.

ثانياً: التوظيف الأمثل للموارد البشرية: وذلك أن الثروة الحقيقية للمجتمع تتمثل في قوته العاملة، فإذا لم تُستخدم الطاقات البشرية في الإنتاج فإنها تضيع إلى الأبد، أما بقية الثروات فإن عدم استخدامها لا يعني بالضرورة ضياعها إلى الأبد، وإنما قد تصبح ثروات مخزونة، يمكن الاستفادة منها مستقبلاً.

ومجمل القول، فإن المشروعات الصغيرة تسهم بشكل فعال في علاج مشكلة اجتماعية واقتصادية عويصة هي البطالة، وما ينجم عنها من إحساس بالفراغ والإحباط وميل للانحراف.

ثالثاً: الاستقرار الاجتماعي: إن تحقق الاستقرار الاجتماعي هو نتيجة طبيعية لتحقيق العمالة الكاملة للموارد البشرية، بالإضافة إلى عدالة توزيع الدخل والثروة، وما ينجم عنهما من زيادة موارد الضمان الاجتماعي، ذلك المفهوم الذي ينظر إليه الإسلام على أنه صيانة لإنسانية الإنسان، لا على أنه اقتناء نشوء صراع ما، كما يُنظر إليه في المجتمعات الرأسمالية.

تتيح المشروعات الصغيرة لأعداد كبيرة من المهنيين والحرفيين وربات البيوت أن يصبحوا ملاكاً لا أجراً، ويستتبع ذلك زيادة عدد أفراد الطبقة الوسطى بحيث تتضاءل أعداد الطبقة الفقيرة والأشد فقراً.

رابعاً: الإسهام في تخفيف حدة الفقر: يسهم العمل المصرفي الإسلامي بطبيعته الإنتاجية والتنموية إسهاماً فعالاً في حل مشكلة الفقر، وكسر الحلقات المفرغة التي تدور فيها هذه المشكلة.

فالبلد الفقير يتسم بانخفاض مستويات التعليم والتدريب، الأمر الذي يُضفي إلى تدني مستويات الإنتاجية إلى الحد الأدنى، ومن ثمّ نستطيع أن نتصور مدى انخفاض الدخل في هذا البلد، مما يعني انخفاض الطلب (ومن ثمّ انخفاض الإنتاج) من جهة، وانخفاض معدل الادخار، (ومن ثمّ انخفاض معدل الاستثمار) من جهة أخرى، والنتيجة النهائية أن هذا سيؤدي إلى مزيدٍ من الفقر.

وهنا أيضاً لا بد أن نكرر أن استثمار الأموال بالمشاركة والمضاربة والتأجير وغيرها من قنوات الاستثمار يعمل على تأسيس مشروعات إنتاجية حقيقية، ويعمل على دوران الأموال، هذا الدوران يمثل الدم المتدفق المتجدد في قلب الاقتصاد في المجتمع، إذ به يزيد في توظيف الموارد البشرية فتتحقق الدخل، ويزيد الطلب الحقيقي على السلع والخدمات، وتزيد معدلات الادخار فمعدلات الاستثمار، وهكذا تدور عجلة الاقتصاد والإنتاج.

الخلاصة

يُتوقع من البنوك الإسلامية والتقليدية في اليمن أن تطرح بدائل شرعية لوسائل التمويل التقليدي القائم على أساس الفائدة المصرفية، ومن المؤكد استبعاد العمل بها وفق القانون رقم 4 لسنة 2023 الذي قدم حلولاً اقتصادية سليمة لكثير من المشكلات الاقتصادية المعاصرة؛ كأزمة الدورات الاقتصادية (من تضخم وكساد وركود تضخمي)، والهدر في الموارد، وقدم حلولاً اجتماعية سليمة لكثير من الأمراض التي تعاني منها المجتمعات، كالتفاوت الطبقي، والفقر وسوء توزيع الدخل والثروة.

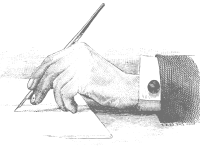
وبالتالي فإن مدى نجاح هذه البدائل يعتمد بصورة مطلقاً على حسن فهم المبادئ التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي، والأسس التي تقوم عليها البنوك الإسلامية، وعلى حسن تطبيق هذه المبادئ على أرض الواقع، وذلك من جانب الجهات المعنية في اتخاذ القرارات الاقتصادية؛ كالبنوك المركزية ومن جانب إدارات البنوك الإسلامية ذاتها.

ومن المؤكد - إذا ما أُتيحت الفرص وخلصت النيات - أن تلعب البنوك الإسلامية والتقليدية معاً دوراً ملبغياً في تحقيق عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المسلمين، نظراً لقدرة هذه البنوك على حشد المدخرات اللازمة للتنمية، وعلى توظيف هذه المدخرات بالأدوات المتنوعة التي تحقق الغرض المطلوب.

*عضو لجنة البناء التنموي - كاك بنك

المراجع:

- عبد الطيف عبد الرحيم جناحي، الدور التنموي للبنوك الإسلامية، سنة 1991م.
- محمود الأنصاري، دور البنوك الإسلامية في التنمية الاجتماعية، على الرابط: <http://www.3setul.com/économiqu/article>
- رويدة أيوب المشني - دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة - فلسطين - 2018م.
- القانون رقم 4 لسنة 2023م الخاص بمنع التعاملات الربوية.



التحوّل الرقمي قرار استراتيجي يتطلب تمكيناً مؤسسياً كاملاً



الذي له الدور المحوري في تجاوز الضباب، وقراءة الخريطة واستغلال
مكامن القوة والكنوز التي يمتلكها لتسخيرها لكي تبحر السفينة في رحلة
تحوّل رقمي بدءاً من استخدام مصادر القوة التي لديه وإدراكاً لكل ما قد
يجره إلى الضباب فيتجاوزه، صاحب رؤية واضحة للأفق وقائد متفرض
قيادة رحلة التحوّل الرقمي.

لا يمكن لأي مؤسسة أن تنجح في التحوّل الرقمي دون
تخصيص قيادة رقمية مستقلة، متفرضة، وممكنة. لأن القائد
الرقمي ليس خياراً تنظيمياً يُضاف إلى الهيكل، بل هو حجر الأساس
الذي تبنى عليه الرحلة كلها. وكما أدركنا في مقالات سابقة، أن التحوّل
الرقمي لا ينطلق من الأدوات، بل من غرفة القيادة. هنا يأتي دور القائد

القائد الرقمي .. حجر الأساس الذي تبنى عليه رحلة التحوّل

غياب التمكين يحوّل القائد الرقمي إلى واجهة شكلية ويحوّل التحوّل إلى سلسلة من المبادرات المتفرقة

مكامن القوة، وتحليل الإرث المؤسسي، وتفعيل
الكفاءات البشرية، وتوسعة مصادر الدخل.
لكن هذا الاستكشاف، مهما كان دقيقاً، يظل
بلا أثر إن لم يُقَد برؤية واضحة وقيادة
متفرضة.

هنا تظهر الحاجة إلى القائد الرقمي. لا
كمنصب يُضاف إلى جدول مدير مشغول، بل
كعقلية قيادية مستقلة، ممكنة، ومركّزة بالكامل
على التحوّل، قائد يدرك مكامن القوة وكيفية
الاستفادة منها ورؤيته في الأفق، وجل تركيزه
على التحوّل الرقمي، يقود بعقلية متفرضة.
للأسف في كثير من المؤسسات، يُسند التحوّل
الرقمي إلى مدير حالي، يُطلب منه أن «يتولى

المحور الأول: القائد التحويلي ليس منصباً... بل عقلية متفرضة

لا يمكن لأي مؤسسة أو منشأة أن تنسى
كل التاريخ والدروس المستفادة والإرث الذي
تملكه، فتلك هويتها، ولا يعني التحوّل
الرقمي أن تبدأ من البداية وتنسى كل الجهود
والإنجازات، فهناك فرق بين أن تعيش بطريقة
تقليدية وتستمر فيها، وبين أن تجعل كل ذلك
الإرث مصدر قوة وتستخلص منه ما يمكن
الاستفادة منه في التحسين والتطوير لبدء
رحلة التحوّل الرقمي.

وهذا يعني أن التحوّل الرقمي لا يبدأ
من الخارج، بل من الداخل.. من استكشاف



عبدالرحمن أحمد الحكيم*

المهمة» إلى جانب مسؤولياته التشغيلية. فتتداخل الأولويات، ويتشتت التركيز، وتتحوّل المبادرات إلى ملفّات مؤجلة تنتظر وقتًا لا يأتي. وبهذا قد تتأخّر الرحلة وفي حال انشغاله ببعض المهام الأخرى التي هي في صلب عمله، قد يقع في الضباب الرقمي.

المحور الثاني: التمكين الرسمي.. لا التعيين الرمزي

في مشهد التحول الرقمي، لا يكفي أن نُعلن عن «قائد رقمي» في الهيكل التنظيمي، ثم نتركه يواجه العواصف بلا بوصلة، ولا صلاحيات، ولا طاقم. كثير من المؤسسات تقع في هذا الفخ: تُسند مهمة التحول إلى مدير حالي، وتُضيفها إلى قائمة مهامه التشغيلية، وكأنها بنداً إضافياً في جدول مزدحم. وفي حالات أخرى، يتولى أحد المدراء زمام المبادرة بنفسه، مستخدماً صلاحياته الإدارية لقيادة التحول الرقمي بجانب مهامه الأصلية. يُطلق بعض المبادرات، يُفعل واجهتين رقميتين، ويُعلن عن «أتمتة» جزئية، فتُبدى الإدارة العليا ارتياحاً، ويُخيّل للجميع أن المؤسسة دخلت فعلاً في رحلة التحول.

لكن الحقيقة؟ ما يحدث هنا هو بداية الضباب الرقمي.

فحين يُختزل التحول في أدوات سطحية، أو يُدار كجهد جانبي، يتحول إلى وهم مؤسسي. يخلق انطباعاً زائفاً بأننا «نتحول»، بينما الواقع هو تحسينات تشغيلية محدودة لا ترتقي إلى مستوى التحول الحقيقي.

التحول الرقمي لا يُدار على الهامش. بل هو قرار استراتيجي يتطلب تمكيناً مؤسسياً كاملاً. فالقائد الرقمي لا يحتاج فقط إلى لقب، بل إلى أدوات حقيقية تمكّنه من الإبحار، وصلاحيات واضحة تتجاوز حدود الإدارات التقليدية.

إذا فالتحول الرقمي ليس مهمة إضافية، بل هو رحلة مؤسسية شاملة تتطلب قائداً متفرغاً، يمتلك رؤية استراتيجية تربط بين التقنية والهدف المؤسسي holistic strategic view والقدرة على التنسيق الأفقي بين الإدارات Cross Function، ولديه دور وصلاحيات واضحة، وموارد مستقلة، ومؤشرات أداء استراتيجية. أي شخص لديه ذلك الفهم العميق للسياق المحلي، لا يكفي بنقل الممارسات العالمية، بل يحورها بما يتناسب مع الواقع.. قائد لا يعمل في الظل، ولا يُنتظر منه أن «يتدبّر الأمر» بين الاجتماعات. بل يُمنح موقعاً قيادياً واضحاً، يُشرف على خارطة الطريق الرقمية، ويقود التنسيق، ويُزيل التداخل، ويُسرّع اتخاذ القرار.

فكما أن الضباب الرقمي يُعمي الرؤية، وخريطة الكنز تكشف الإمكانات، فإن القائد الرقمي هو من يُمسك بالبوصلية والخارطة، ويقود السفينة نحو التحول الحقيقي وغياب هذا التمكين يحوّل القائد الرقمي إلى «واجهة

حين يُختزل التحول الرقمي في أدوات سطحية أو يدار كجهد جانبي يتحول إلى وهم مؤسسي

الثقافة الداخلية:
من الموظف إلى بطل التحول
التحول الرقمي لا ينجح بمبادرة واحدة، بل بثقافة مؤسسية تتبناه. وهنا، يظهر دور القيادة الرقمية المتفرغة في تحفيز الموظفين ليصبحوا شركاء نجاح وأبطالاً للتحول الرقمي (Digital Champions).

فحين تعمل القيادة الرقمية جنباً إلى جنب مع الإدارات المختلفة، وتُشركهم في صياغة الحلول، وتُظهر أثر مساهماتهم، فإنها تخلق بيئة من التآزر (Synergy)، حيث تتبلور الجهود وتتضافر، ويتحول كل موظف من منفذ إلى مساهم، ومن متلقٍ إلى صانع للتغيير.

هذه الثقافة لا تُبنى بالقرارات، بل بالممارسة اليومية، وبالتمكنين، وبالاعتراف بالكفاءات. وعندما يرى الموظف أن صوته مسموع، وأن جهده يُترجم إلى أثر، يتحول إلى بوصلة داخلية تدفع المؤسسة نحو الأمام.

خاتمة: الفائدة أولاً.. ثم التقنية

التحول الرقمي ليس حركة تقنية، بل قرار قيادي. لا يبدأ بشراء الأنظمة، بل بتخصيص قيادة متفرغة، تمتلك الرؤية، وتمنح الصلاحيات، وتُكرّس وقتها وجهدها لتوجيه السفينة نحو المستقبل.

ما يحدث في كثير من المؤسسات هو اختزال التحول في أدوات، أو تفويضه كمهام إضافية، أو الاكتفاء بمظاهر سطحية تُرضي الإدارة، لكنها لا تُحدث فرقاً. وهنا، يتشكل الضباب الرقمي من جديد، ويُعاد إنتاجه تحت مسميات مختلفة.

لكن المؤسسة التي تُدرك أن التحول الرقمي هو رحلة مؤسسية شاملة، تبدأ أولاً بتمكين القائد، ثم ببناء الثقافة، ثم بتفعيل الأدوات، وهي المؤسسة التي تُبحر بثبات، وتُحقق أثراً، وتُصبح نموذجاً يُحتذى.

لذا اختيارك لقائد التحول الرقمي وربان السفينة ليس خياراً تنظيمياً، بل ضرورة استراتيجية، ووجوده هو الضمانة الوحيدة لتوحيد الرؤية وتوحيد كل تلك الجهود المبعثرة والحصول على خارطة طريق واضحة للخدمات الرقمية والتحسينات التحويلية ومصادر الدخل الجديدة للشركة، وتحويل الجهود إلى نتائج قابلة للقياس، وهذا هو السبيل الوحيد لنجاح التحول الرقمي، فوجود إدارة وقائد للتحول الرقمي هو ضرورة تم إثباتها كحال الكثير من المؤسسات والمنشآت التي حققت تحولا رقمياً ناجحاً. بل كيف نتوقع أن نحقق النجاح في التحول الرقمي وليس هناك قائد للتحول الرقمي في مؤسساتنا؟! وتبقى الخلاصة هي أن التحول الحقيقي ليس دوراً على الهامش بل إدارة استراتيجية متخصصة لها قائد متفرغ له.

النموذج التجاري: طريق التجارة.
التحول الرقمي الناجح لا يُقاس بعدد الأنظمة، بل بقدرة على إعادة تعريف النموذج التجاري. كيف تتحول الخدمات إلى مصادر دخل؟ كيف تُفتح قنوات إيرادات رقمية؟ كيف تُحسن الهوامش عبر الأتمتة؟ كيف تحول مراكز التكلفة إلى مصادر دخل، فالقائد الرقمي هو من يُعيد رسم طريق التجارة، ويحوّل التقنية من أداة تشغيلية إلى رافعة استراتيجية ومصادر دخل جديدة للمؤسسة.

* مستشار وباحث في الفنتك والتحول الرقمي



استلم حوالة الخليج الآن

عبر وكلائنا المعتمدين عبر أكثر من 2500 نقطة



YahClick
Satellite Internet
الإنترنت عبر الأقمار
الصناعية



Thuraya Satellite Communication
الهاتف السيار عبر الأقمار
الصناعية



VSAT
Data Communication
تبادل المعطيات
عبر الأقمار



IDLA
Internet Dedicated Line
Access
خطوط الإنترنت المخصصة



**International Capacity
Solutions**
حلول السعات الدولية



IDD
International Direct Dialing
الاتصال الدولي المباشر



IPLC
International Private Laased
Circuits
القنوات المؤجرة الدولية

www.teleyemen.com.ye

تيليمن بوابتك على العالم



CAC BANK

بنك التسليف التعاوني والزراعي
Cooperative & Agricultural Credit Bank

2026

معنا توقعاتك أكبر أدفع عبر NFC



شاركنا الريادة ..

8003033
778003033

